المقدمة السمرقندية في تهذيب معاني الاستعارات للعلامة أبي بكر الليثي السمرقندي

دراسة وتحقيق وتعليق

م.د. أحمد حسين حسن السعدي أ.م.د. مثنى عبد الرسول الشكري

لغة القران وإعجازه / العلوم الإسلامية، جامعة بابل / العراق

The Samarkandian introduction in refining the meanings of the forms for the blame Abu Bakr Al-Laithi Samarkandi study investigation and commentary

AHMED HUSSEIN HASAN AL-SAEDI

Muthana Ab dufraool Al-shukri

Language of the Quran and its miracle\ Islamic sciences University of Babylon\ Iraq

Ahmedaed1971@gmail.co Muthanaaa Lfhukry@gmail.com

Abstract:

The research belongs to the cognitive fiehd The Arabic languge Rhetorical specialist It is a fulfillment of the manuscript entitled the introduction Al-Samarkandia in refining the meanings of metaphor and We understand that he went to borrow aresearcher describing because of its importance in understanding the speech and its taste the manuscribt belongs to the end of the ninth century it may be characterized by a simple style it is based on division and explanation as for the method of investigation it appeared from his biography his sulture and books and attribyted to him and an explanation of why he composed it the researchers were able to obtain enclosyres that represent the bodu of the manuscript and its annotations and are fixed to it.

Keywords: The Samarkandian - Investigation-Borrwing- Simile –Meanings

الملخص:

ينتمي البحث إلى الحقل المعرفي الخاص باللغة العربية، مختصا بالعلوم البلاغية، وهو عبارة عن تحقيق لمخطوطة" بنعوان المقدمة السمرقندية في تهديب معاني الاستعارة " ونفهم أنه ذهب إلى الاستعارة باحثاً وواصفاً لما لها من أهمية في فهم الكلام وتذوقه، وتنتمي المخطوطة زمنيا إلى نهاية القرن التاسع الهجري، وقد امتازت بأسلوب مبسط، يقوم على التقسيم والشرح، اما منهج التحقيق فقد بدء من سيرتة، وثقافته، ومؤلفاته، وتوثيق نسبها إليه، وبيان سبب تأليفه لها، واستطاع الباحثان الحصول على الاضاميم التي تمثل متن المخطوطة وشروحها وثبتت في متنها.

الكلمات المفتاحية: السمرقندي، تحقيق، الاستعارة،، الاضاميم، الفرايد، التشبيه، المعاني

المقدمة:

تبوأت الاستعارة مكانة مهمة في البيان العربي، إذ أولاها البلاغيون عناية فائقة، فشغلت حيزًا رحبًا في فكرهم، وكتبهم، وقد جعلوها على أقسام، وأساس ذلك العلاقة بين المعنى الحقيقي، والمعنى المجازي، هي مناط التمايز، أي علاقة المشابهة، وبذاك عدوها مجازًا مرسلاً، ومما قاله الشيخ عبد القاهر الجرجاني في هذا الصدد:(إنَّ الاسم المستعار يتناول المستعار له، ليدل على مشاركته المستعار منه، على صفة هي أخص الصفات التي من أجلها وضع الاسم الأول، أعني أن الشجاعة أقوى المعاني التي من أجلها سمي الأسد أسدًا،...)[1].

[1]-أسرار البلاغة، 334.

إذ يُفهم من كلام الشيخ، أنَّ المتكلم عليه يفهم لغته وتجربته والعلائق الرابطة بينها، أي كيف تفعل التجربة في اللغة، وكيف تفعل اللغة في التجربة، وقد تم انتقاء آليات اشتغال التعابير الاستعارية لقياس هذا التفاعل ورصد أجزائه.

وبعد هذا التقديم فإن عملنا هو يعنى بمخطوط مهم لعالم مشهور عرف باهتماماته اللغوية البلاغية، فكانت من أهمها الاستعارة، ومعانيها المتوخاة، وترجيح العلماء لأقسامهما على أساس البعد الذهني التصوري للتعبير اللغوي.

إن هذه المخطوطة قيمة في مادتها، فالاستعارة، وأقسامها من أهم مفاتيح التذوق اللغوي وعليها يتعلق فهم الكلام وتحليله، ولذا كثُرتْ المؤلفات والرسائل التي تناولتها بالشرح والتفصيل وأثرها على الكلام العربي، فضلا عن قيمتها للنص القرآني.

كما لا يخفى أنَّ عمل التحقيق فيه كثير من الجهد والمشقة, ولكن ثمرة هذا الجهد تنضج بإخراج النص المحقق صحيحا كما وضعه مؤلفه، ليفيد به في إحياء تراث السلف، وليكون بين أيدي الدارسين ينتفعون به ويفيدون منه.

وإن ارتباط المخطوط بفن ينتفع به، وهو الاستعارة، التي كان لها المزية والأهمية، وفي معرفة طرق التعبير البلاغي للمعنى، وبسبب ذلك وقع الاختيار على هذه المخطوطة(المقدمة السمرقندية في تهذيب معاني الاستعارات، للعلامة(أبو بكر الليثي السمرقندي).

تعد هذه المخطوطة جزءاً من نتاج عالم نحرير، وشيخ فاضل، وأديب معروف له باع طويل في العلوم الدينية والإنسانية، فكان سببا مضافا لاختيار هذه المخطوطة.

لقد انتظم العمل على مبحثين، عرضنا في الأول منها: سيرة المؤلف الليثي السمرقندي، ومنها: اسمه، وولادته، وألقابه، وآثاره، ومكانته، وثقافته، ووفاته، بما عندنا من المصادر التي وثقت له. وكذلك تناولنا في المبحث توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وتوثيق عنوان الكتاب، وسبب تأليف الشرح.

وكان المبحث الثاني مختصا بالتحقيق والتعليق، وفيه وصف المخطوطة ونسخها _التي توفرت لدي_ ومنهج التحقيق المعتمد فيها، وكان عملي أن شرحت المصطلحات البلاغية التي جاءت في المخطوطة وعلقت عليها لتوضيحها على أكمل وجه أحسب أنه يفي بالغرض، وبينت الاختلاف بين نسخ التحقيق التي اعتمد فيها على نسخة واضحة لا غموض فيها ولا طمس في كتابتها وقد دعاني هذا إلى الاعتماد على قائمة طويلة من كتب البلاغة القديمة والحديثة وبعض كتب التراجم التي كانت لي عونا على إنجاز البحث.

لقد حاولنا في هذا البحث، اظهار العمل كما أراد له المؤلف أن يكون معبرًا بوضوح عن القضية التي تناولها في مخطوطه، معززين ذلك بالتعليق على المسائل التي توجب التوضيح أو التأصيل لها.

المبحث الأول

سيرة الليثي السمرقندي

-اسمه، وولادته

-ألقابه

-آثاره

-مكانته

-ثقافته

-وفاته

-توثيق نسبة الكتاب الى مؤلفه

-توثيق عنوان الكتاب

-سبب تأليف الشر

-اسمه، وولادته

هو[1]: إبراهيم بن محمد أبو القاسم بن أبي بكر الليثي[2]، وقيل القاسم الليثي[3]،المعروف بـ(الليثي السمرقندي)[4]،وعند تتبعنا لمظان تراجمه وجدت أنها اكتفت بذلك، سوى ما كني به بـ(أبي القاسم)،هكذا من دون تتبع تسلسل ولادته[5]،ويبدو أنّه عرف بذلك التسلسل الذي ذكرناه مختصراً. وهذه التسمية جاءت على لسانه، إذ يقول في حاشيته على كتاب الكشاف التي سماها(حاشية الليثي على أنوار التنزيل وأسرار التأويل)،(وبعد: فيقول أحقر عباد الله الغني أبو القاسم بن أبي بكر..)[6]

وقد أشار إليه إدوارد كرنيليوس:(أبو القاسم الليثي السمرقندي من علماء القرن التاسع للهجرة)[7]

وعرف اسمه في بعض المظان التاريخية، والتوثيقية بصيغة(الليثي السمرقندي)، وربما(أبو بكر الليثي)[8]،وقد عرف به الزركلي بـ(السمرقندي)[9].

أمّا ما يتعلق بسنة ولادته ومكانها، فإنّ أغلب المصادر لم تؤكد بحدود اطلاعي [10].ولكن كان يلقب بـ(السمرقندي)،ولا نعرف هل أمكن أن يكون هذا اللقب متأت نسبة إلى مكان ولادته، وهي سمرقند في إقليم بلاد فارس[11]،التي تسمى بـ(نحر الترك)[12]. ويبدو أنه من أصول غير عربية، إذ أُطلق عليه بـ(الخواجة)[13]،وهذا اللقب يطلق عمن يكون من أصول غير عربية، أو قد يكون المترجم له من أصول غير عربية.

-ألقابه:

عُرف بعدد من الألقاب منها ما يتعلق باسمه وكنيته، والأخر من مكانته العلمية، إذ غلب عليه بـ(السمرقندي)[14]، وأيضًا لقب بـ(الليثي)[15]، وما اشتهر أيضًا بـ(الليثي السمرقندي)[16].

ومن ألقابه المتأتية لمكانته العلمية، وهي متعددة، ومنها:(العلامة الفاضل)[17]، و(المولى الفاضل)[18]، و(الأديب العارف)[1]،و(الفقيه الحنفي)[2].

---

1 -ترجمته في:الأعلام، الزركلي، 173/11، 173/5، معجم المفسرين، عادل نويهض، 422/1، وابجد العلوم، أبو الطيب البخاري القنوجي، 43، معجم المطبوعات العربية، يوسف اليان سركيس، 274/2، 220/3.

[2] -الأعلام، 155/11.والذريعة إلى تصانيف الشيعة، آغا بزرك الطهراني، 148/7، 288/12، ومعجم المطبوعات العربية، 220/3، معجم الفسرين، 422/1.

[3] -الكليات، ابو البقاء الكفومي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، 2/2س97.

[4] - الأعلام، الزركلي، 173/11، 173/5، معجم المفسرين، عادل نويهض، 422/1، وابجد العلوم، أبو الطيب البخاري القنوجي، 43، معجم المطبوعات العربية، يوسف اليان سركيس، 274/2، 220/3.

[5] - معجم المفسرين، عادل نويهض، 422/1، وابجد العلوم، أبو الطيب البخاري القنوجي، 43، معجم المطبوعات العربية، يوسف اليان سركيس، 274/2، 220/3.وينظر أيضًا: معجم المفسرين، 422/1.

[6] -فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية، صلاح محمد الخيمي، 272/3.

[7] -اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، صححه وزاد عليه السيد محمد علي البيلاوي، 363.

[8] -الذريعة الى تصانيف الشيعة، 147/7، 288/12.، وكشف الظنون، المرعشي، 344/2.

[9] -الأعلام، 173/5.

[10] - الأعلام، الزركلي، 173/11، 173/5، معجم المفسرين، عادل نويهض، 422/1، وابجد العلوم، أبو الطيب البخاري القنوجي، 43، معجم المطبوعات العربية، يوسف اليان سركيس، 274/2، 220/3، الذريعة الى تصانيف الشيعة، 147/7، 288/12.، وكشف الظنون، المرعشي، 344/2.كشف الظنون، حاجي خليفة، 498/1.

[11] - البلدان، ابن الفقيه، 613، ومعجم البلدان، الحموي، 246/3.

[12] - معجم البلدان، اليعقوبي، 124.

[13] -الذريعة، 288/12.

[14] -الأعلام، 155/11، 173/5، الذريعة، 288/12، كشف الظنون، 311/2، الكليات، 297/2، معجم الفسرين، 422/1.

[15] -معجم المطبوعات العربية، 274/2.

[16] -الذريعة، 288/2، كشف الظنون، 473/1، الكليات، 297/2، اسماء الكتب، رياض زاد، تحقيق:159،

[17] -كشف الظنون، 344/2.

[18] -م. ن، 498/1.

-أثاره:

تنوعت مصنفات الليثي السمرقندي بين علوم اللغة العربية، والتفسير، والفقه، وهي تدل على سعة علمه ومعارفة المتنوعة، ومنها:_

-الرسالة السمرقندية، وتسمى فرائد الفوائد في معاني الاستعارات. في البلاغة[3].

-حاشية على المطول، في البلاغة[4]

-مستخلص الحقائق شرح كنز الدقائق في الفقه الحنفي[5].

-شرح الرسالة العضدية للجرجاني في الوضع[6].

-حاشية على تنقيح الاصول، لابن مسعود الحبوبي البخاري، في الفقه[7].

-شرح الطوالع، ولا نعرف عنه شيء[8].

-حاشية الليثي على أنوار التنزيل واسرار التأويل[9].

-حاشية على تفسير البيضاوي[10].

-حاشية على شرح تلخيص مفتاح العلوم[11]،

-رسالة الوضيع، في إباحة شرب الخمرة[12]

وجدير بالذكر إن أغلبها غير محقق، ينتظر النور ليكون مرفوف المكتبات، والبحث العلمي.

-مكانته:

عند تتبعي للمصادر التي ترجمت له ولمؤلفاته، كانت تنظر له بعين الاعتبار والاجلال؛ لمكانته، ومنها ما دبجت ذلك، كما يأتي:

_الأعلام:(أبو القاسم....عالم بفقه الحنفية، أديب)[13]

_معجم المطبوعات العربية:(أبو القاسم....من علماء النصف الثاني من القرن التاسع للهجرة)[14]

_كشف الظنون:(المولى الفاضل أبو القاسم الليثي السمرقندي)[15]

_معجم المفسرين:(أبو القاسم...أديب عارف بالتفسير من فقهاء الحنفية)[16]

_اكتفاء القنوع بما هو مطبوع:(الليثي السمرقندي من علماء القرن التاسع عشر)[17]

---

[1]-معجم المفسرين، 422/1.
[2]-م. ن، 422/1.
[3]-الأعلام، 155/11، الذريعة، 288/12.
[4]- م. ن، 173/5.
[5]-م. ن، 173/5.
[6]-م. ن، 173/5.
[7]-كشف الظنون، 344/2.
[8]-الكليات، 297/2.
[9]-فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية، 486/3،
[10]-معجم الفسرين، 422/1.
[11]-مكتبة معهد البيرون للدراسات الشرقية، باكستان، اخذنا توثيقها من فهارس المخطوطات الإسلامية في المكتبات والخزانات. من شبكة الإتصال الالكتروني النت.
[12]-اسماء الكتب، 159.
[13]-الأعلام، 155/11، 173/5.
[14]-معجم المطبوعات العربية، 274/2.
[15]-كشف الظنون، 473/1.
[16]-معجم المفسرين، 422/1.
[17]-اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، 363.

ثقافته:

مما ذكر عنه يدلّ على أنّه اهتمّ بمعرفة علوم عصره، ودراستها، وسبر اغوارها، فاذا كانت ثقافته شديدة الصلة بالعلوم الدينية التي تتصل التفسير، والفقه، والحديث أيضًا، فأنّه كان على اطلاع على غيرها من علوم العربية كالبلاغة مثلاً، ولهذا نعت بأنّه(عالم....،أديب)[1]،و(أحد المحشين على مطولة السعد التفتازاني)[2]،وما النموذج البلاغي الذي بين أدينا إلا دليلا على سعة معارفه وتنوعها.

وفاتهُ:

أرّخت المصادر وفاة الليثي السمرقندي، بأنّه توفي بعد سنة(888هـ)=(1483م)[3]أي بحدود النصف الأخير من القرن التاسع للهجرة، للهجرة، إذ بعض المصادر لم تذكر سنة الوفاة، وإنما بذكر القرن الذي انتهى فيه[4]،من دون ذكر مكانها، واهتمام العلماء بحدثها احتفاء بذلك كما عهد عن بقية العلماء من الاهتمام بيوم الوفاة، ودفنه، وتشيعه.

-توثيق نسبة الكتاب لمؤلفة

ذكرت جميع المصادر التي ترجمت لأبي بكر الليثي السمرقندي هذا الشرح من ضمن مصنفاته، وقد انفرد صاحب الذريعة إلى ذكر عنوان الشرح والمؤلف، وشيء من مقدمته، إذ يقول:(معاني الاستعارات للخواجة أبي القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي، أول: الحمد لله الواهب العطية...أما بعد فإن معاني الاستعارات وما يتعلق بها في الكتب مفصلة عسيرة الضبط....وآخره فهو القريبة وما سواه، تمت الرسالة الشريفة في ضبط الاستعارات للخواجة أبي القاسم السمرقندي)[5]،وهذا من التوثيقات المهمة، في بيان صحت نسبة الشرح إلى مؤلفه.

وإلى ذلك أشار صاحب كشف الظنون(رسالة الاستعارات[6] لأبي القاسم الليثي السمرقندي، وهي زبدة مستخلصة من تحقيقات المطول والمفتاح يحتسونها قبل إبانها)[7]

وعند جمعي لنسخ المخطوطة وجدت ما أشار إليه مركز المخطوطات والتراث والوثائق في دولة الكويت، إلى وجود نسخة من المخطوطة قيد الدراسة والتعليق كما يأتي(عنوان المخطوطة: شرح رسالة الاستعارة لابي القاسم الليثي السمرقندي، الفن بلاغة).

ولم يلحظ أن نسب هذا الشرح إلى غيره، أو اختلف في صحة نسبته إليه، وهذا يشعر باطمئنان نسبة الشرح إلى مؤلفه.

-توثيق عنوان الكتاب:

اتفق مترجمو(الليثي السمرقندي) على إسناد هذا الشرح له، من دون غبار أو اختلاف لذلك، لكنه بأن عند البعض اختلافهم في عنوانه، بين إيجاز وإسهاب، فهذا صاحب الأعلام الذي جمع ما قيل عن المصنف أشار بأن له(الرسالة السمرقندية في الاستعارات)[8]،ويلحظ أنّه لم يقل شرح، واضاف السمرقندية من باب شهرة مؤلفها وعلقتها به، واكتفى صاحب معجم المطبوعات العربية بـ(الرسالة السمرقندية)[9]،ثم وضح قائلا:(... وهي رسالة الاستعارات في البيان)[10].

---

[1]-الأعلام، 155/11، 173/5.
[2]-أبجد العلوم، 43.
[3]-الأعلام، 173/5،
[4]-أشار بعضهم: بـ(من علماء النص الثاني من القرن التاسع للهجرة)، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، 363، ومعجم المطبوعات العربية، 274/2.
[5]-الذريعة، 288/12.
[6]-ينظر:الأعلام:155/11.
[7]-كشف الظنون، 498/1
[8]-الأعلام، 173/5.
[9]-معجم المطبوعات العربية، 325/3.
[10]-م. ن، 325/3.

ومما يجدر ذكره أنّه قد ورد في مقدمة النسخة المعتمدة للمتن المحقق عنوان الشرح، إذ أشير:(هذه مقدمة في الاستعارات للسمرقندي)[1]،وفي الصفحة الأخيرة منها، ذكر ناسخها، بقوله:(تمت المقدمة السمرقندية في تهذيب معاني الاستعارات)[2]،أمّا مركز المخطوطات والتراث والوثائق بدولة الكويت أشار إلى عنوان المخطوطة التوثيقي في فهرسها بـ(شرح رسالة الاستعارة)،في حين ذكرها صاحب الذريعة بـ(معاني الاستعارات)[3].

ويلحظ من خلال ما عرضناه للمصادر عن توثيق نسبة عنوان الشرح إلى متنه، أنه لا يوجد اختلاف بينهما سوى ما جاء من باب الاختصار، وبأنّها في موضوع البلاغة.

_سبب تأليف الشرح

لا يخفى أنَّ للشرح اهميته في بيان تكفله برفع غموض بعض المؤلفات، ودفع إيهامها، وهذا يعتمد على مذهب صاحب الكتاب، إذ لا يخفى أنَّ الكثير من كتب المؤلفات البلاغية شرحت أكثر من شرح، لاسيما مؤلفات أصحاب المدرسة الكلامية، والسبب يعود إلى إيراد بعض المفاهيم أو المصطلحات التي بحاجة إلى التوضيح والشرح، حتى يتيسر فهما وبيان غامضها، وقد يضيف الشارح أفكارًا لم يتطرق لها المؤلف الأصلي، وهذا يختلف بحسب منهج الشارح، والمتن[4].

وهذه الرسالة هي خلاصة من إيراد آراء علماء الكلام في الكشاف، والمفتاح والإيضاح والمطول[5].

أمّا عن سبب تأليف هذا الشرح المهم، فقد أشار الشارح مفتتحا ذلك في مقدمته بقوله:(... أمّا بعد فإنَّ معاني الاستعارات وما يتعلق بها ذكرت في الكتب مفصلة عسيرة الضبط، فأردت ذكرها مجملة مضبطة على وجه نطق به كتب المتقدمين، ودلّ عليه زبر المتأخرين، فنظمت فرايد عوايد لتحقيق معاني الاستعارات وأقسامها...)[6]

اذاً يلحظ أنّ الشارح وضع شرحه بعد اطلاعه على كتب البلاغة التي عنيت بالاستعارة وتقسيماتها، كونها من مفاهيم علم البيان، التي درست في مبحث المجاز[7] الذي له من الأهمية في طرق التعبير العربي.

فجاء الشرح بأسلوب سهل ميسر ممنهج بطريقة التقسيم والشرح؛ لتعم الفائدة لطلاب البلاغة ومحصليّها، فكان الليثي مفسرًا للغامض وما اختلفت فيه المذاهب في المسائل المتعلقة بالاستعارة، ذاكرا في ذلك الوجوه والآراء المتعلقة بها، كاشفا بذلك الستار عنها بلفظ(أي) التي تكررت كثيرًا في الشرح، متبعا في ذلك منهج المناقشة، والرد، من ذلك قوله:(اتفت كلمة القوم على أنّه إذا أشبه أمراً بآخر من غير تصريح بشيء من أركان التشبيه...لكن اضطربت أقوالهم، وأتعرض لها في ثلاث فرايد مذيلة بفريدة أخرى؛ لبيان هل يجب أن يكون المشبه في الاستعارة بالكناية مذكورًا بلفظ الموضوع له أم لا)[8]

المبحث الثاني

التحقيق

(الرسالة السمرقندية في تهذيب معاني الاستعارات)

–الشرح

---

[1]-مقدمة المتن المحقق.
[2]-الصفحة الأخيرة من النسخة المعتمدة في التحقيق.
[3]-الذريعة، 148/7.
[4]-ينظر: شرح الفوائد الضيائية، السيد نعمة الله الجزائري، هدى محمد جواد، 14.
[5]-ينظر: المتن المحقق.
[6]-ينظر: الصفحة الأولى من المتن المحقق.
[7]-ينظر: معجم مصطلحات البلاغة وتطورها، أحمد مطلوب، 123/3.والمتن المحقق، إذ قسم الشرح إلى عقود، وجعل المجاز وأنواعه العقد الأول.
[8]-المتن المحقق.

-وصف النسخ المعتمدة

-منهج التحقيق

-الأضاميم

-التحقيق والتعليق

-الشرح:

كان القدماء قد اطلعوا على شرح(أبي القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي)،ونهلوا منه سواء في ترجمتهم له أو في معرض استشهادهم بأهمية هذا الشرح، فقد ذكر في ملتقى(أرشيف ملتقى أهل الحديث)،:(فإنّي رأيت طلبة العلم يزاولون علم البلاغة بطريقة بعيدة عن الايفاء بالمقصود إذ يبتدؤون بمزاولة رسالة الاستعارات لأبي القاسم الليثي السمرقندي، وهي زبدة مستخلصة من تحقيقات المطول والمفتاح يحتسونها قبل أوانها...)[1]، وأضاف الآخرون إنّها مشهورة[2]

-وصف النسخ المعتمدة:

اعتمدت في تحقيق شرح(المقدمة السمرقندية في تهذيب معاني الاستعارات)،على نسختين، جعلت الأخرى تكمل الأولى المعتمدة للتحقيق، وهذا تفصيل لهما:

1-مخطوطة(محمد الرشتي)

اتخذتها الأصل ورمزت لها(أ)، تقبع هذا المخطوطة في مكتبة(كاشف الغطاء "قدس سره" العامة) في النجف الأشرف في العراق، ضمن مجموع رسائل، وعنّها توثيق(من كتب محمد الرشتي)،وتوثيق مكتبة(كاشف الغطاء).

ورد في أوّل الورقة من الشرح:(هذه مقدمة في الاستعارات للسمرقندي...).

ويبدو انّها منقولة عن الأصل؛ إذ لا يوجد فيها خلل في الكتابة،أو أوهام يقع فيها الناسخ، وهي بخط محمد صالح البحراني، كما مثبت في الصفحة الاخيرة من المخطوطة.

وفيها مثبت تاريخ نسخها، وهو:(تمت المقدمة السمرقندية...في حدود الثالثة والثلاثمائة بعد الألف).

وختمها بالدعاء:(الحمد لله على الإتمام...وعفا الإله بمنه وبجوده على كاتبه)

وقد لحظ على مقومات النسخ والخط ما يأتي:

-النسخة كاملة الأول والآخر، خالية من الطمس، والسقط، تبدأ بعبارة بسم الله الرحمن الرحيم.

-الخط واضح ومقروء، ومشكل في بعض المواضع، وقليلة التعليقات،

-في حالة ضيق الكلمة الأخيرة من بعض الأشطر فإنَّ الناسخ يضعها فوق الكلمة التي قبلها

-يضع(7) صغير فوق الحرف الذي يرسمه طويلا، دلالة سكون، وفي حالة وجود خطأ يشطب الكلمة المخطوءة ويكتب الصحيح فوقها أو أسفلها، و يضع عبارة(صح).

-عدد صفحاتها ثلاث عشرة صفحة، أسطر الصفحة الواحدة بحدود تسعة أسطر، وعدد كلماته خمسة أو ستة كلمات.

-نوع الورق مستنسخ؛ فلم اتمكن من معرفة حال الورق.

_ نسخة مكتبة جامعة سعود

---

[1]-33/97.

[2]-ينظر:الكليات، 297/2.الاعلام، 155/11.والذريعة الى تصانيف الشيعة، 148/7، 288/12، ومعجم المطبوعات العربية، 220/3، معجم الفسرين، 422/1، ابجد العلوم، 43.

اتخذتها رديفا للأصل وللمقابلة للنسخة المعتمدة، و رمزت لها(ب)، توجد هذه النسخة في مكتبة جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية، ضمن مجموع مخطوط، وبرقم(169/3839).

تتألف من ثمان صفحات، تبدأ من تسلسل26، وتنتهي الى 30.

ورد في أوّل الورقة من الشرح:(بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الواهب العطية...).

ويبدو انّها منقولة عن الأصل؛ إذ لا يوجد فيها خلل في الكتابة باستثناء بعض الحذف، وهي بخط(إبراهيم الملكي الحنفي)، كما مثبت في الصفحة الاخيرة من المخطوطة.

وختمها بالدعاء:(كتبها لنفسه ولمن أراد الله من بعده المفتقر إلى ربه ذي البر الحفي...عامله الله بلطفه)

ويلحظ على الصفحة الأولى كثرة التعليقات والتوضيح، من ذلك مثلاً تعليقة على كلمة(العطية):(قوله العطية ال فيه لاستغراق الجنس، أي كل عطية ويحتمل أن تكون للعهد الذهني، أي العطية التي نزلت بها سورة الكوثر أو الضحى، فإنَّ كل ما وهب لنبينا من العطايا، فإنّه يعم سائر البرايا؛ لأنَّ العطايا الذي اختص بها النبي صلّى الله عليه وسلم شرف لكل مسلم).

ومن مقومات النسخ والخط لها:

– وهي كاملة الأول والأخر، بلحاظ بعض المسح القليل من كلماتها، تبدأ بعبارة(بسم الله الرحمن الرحيم).

–الخط واضح ومقروء، وخالية من التعليقات باستثناء الصفحة الأولى.

–في حالة ضيق الكلمة الاخيرة من بعض الاشطر فإنَّ الناسخ يضعها فوق الكلمة التي قبلها

– –عدد صفحاتها ثلاث عشرة صفحة، أسطر الصفحة الواحدة بحدود(17) سطرًا، باستثناء الصفحة الأولى فإنها بحدود(14) سطرًا، وعدد كلماته خمس او ست كلمات.

–نوع الورق مستنسخ؛ فلم أتمكن من معرفة حال الورق.

–ملتزمة بنظام التعليقة

منهج التحقيق

توخيًا لدقة العمل في التحقيق، وإظهار العمل في قشيب أمثل، فقد عمدت إلى ما يأتي:

1–مقابلة النسخ، واختيار أدق الألفاظ، وأصوب العبارات، والإشارة إلى الاختلاف بين النسخة الأصل عن الأخرى في الهامش.

1–تأكيد نسبة الشرح إلى مؤلفه عن طريق الرجوع الى المصادر وفهارس الكتب التي تحدثت عنه، ومؤلفاته.

2–تأكيد عنوان الشرح إلى المصنف، باعتماد المصادر والمخطوطة أيضا في ذلك.

3–التزامًا بمقولة:(المعرّف لا يعرف)،فقد تجاوزت التعريف بالأعلام الواردة في المخطوطة، ومنهم الزمخشري، والسكاكي، والقزويني، وابن رشيق...وآخرين من علماء البلاغة.

4–حرصنا على جعل هوامش التحقيق مستوفية للمادة العلمية المعلق عليها، معتمدا فيها الجانب المنهجي الدقيق لذلك، التي تدل بوضوح من دون إخلال، ولذا لحظ كثرة الإطالة في الهوامش، بسبب التعليق على المسائل، وتأصيل لبعض المصطلحات. مفيدًا من ذلك كله من المصادر والمراجع البلاغية.

5–خرجنا الآيات القرآنية جميعها من القرآن الكريم مع ضبطها بالشكل، وحصرها بين قوسين مزهرين.

6–وثقنا أقوال العلماء من البلاغيين، المفسرين التي ذكرها المصنف بالرجوع الى كتب أصحابها.

8– حرصنا قدر المستطاع على ضبط النص من الأخطاء الإملائية، مراعيًا في النسخ قواعد الرسم المعروفة، مع وضع علامات الترقيم المعتمدة من فواصل ونقاط وعلامات استفهام، توخيًا لإيضاح المعنى في النص.

9-سبقنا المتن المحقق نماذج من الصورة الأولى والأخيرة للمخطوطات المعتمدة، توثيقًا للأمانة العلمية للشرح.

الاضاميم

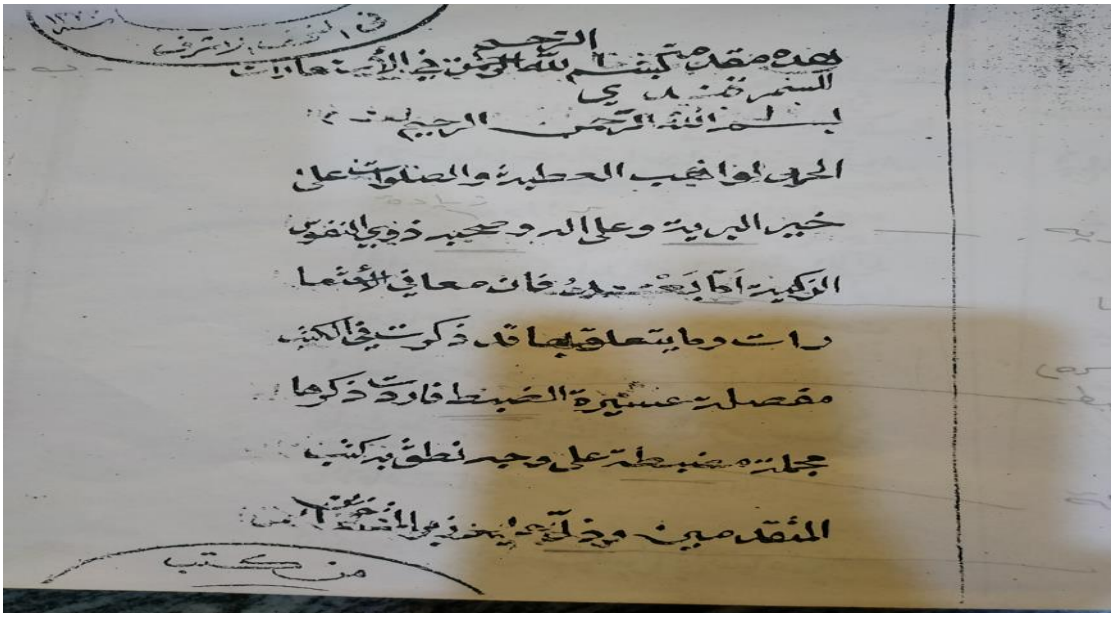

الصفحة الأولى من نسخة مكتبة كاشف الغطاء العامة

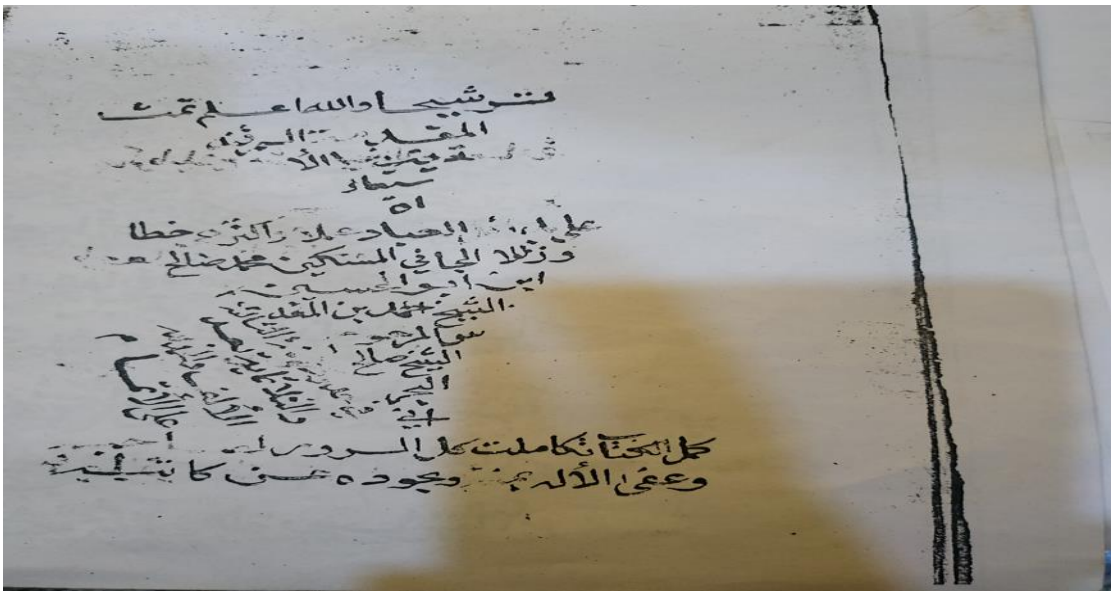

الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة كاشف الغطاء العامة

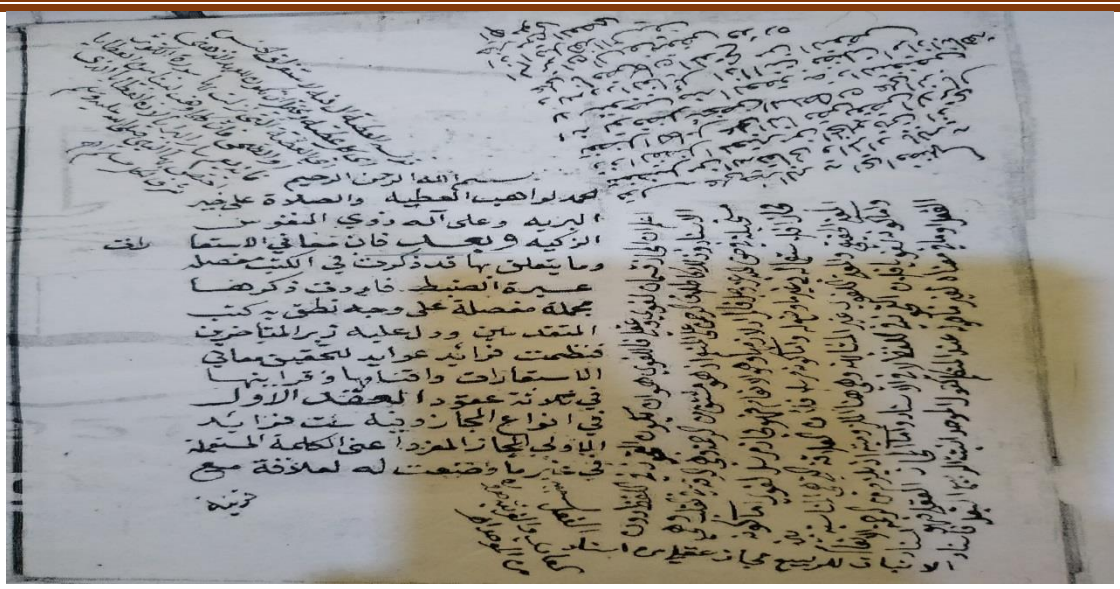

الصفحة الأولى من نسخة مكتبة جامعة سعود

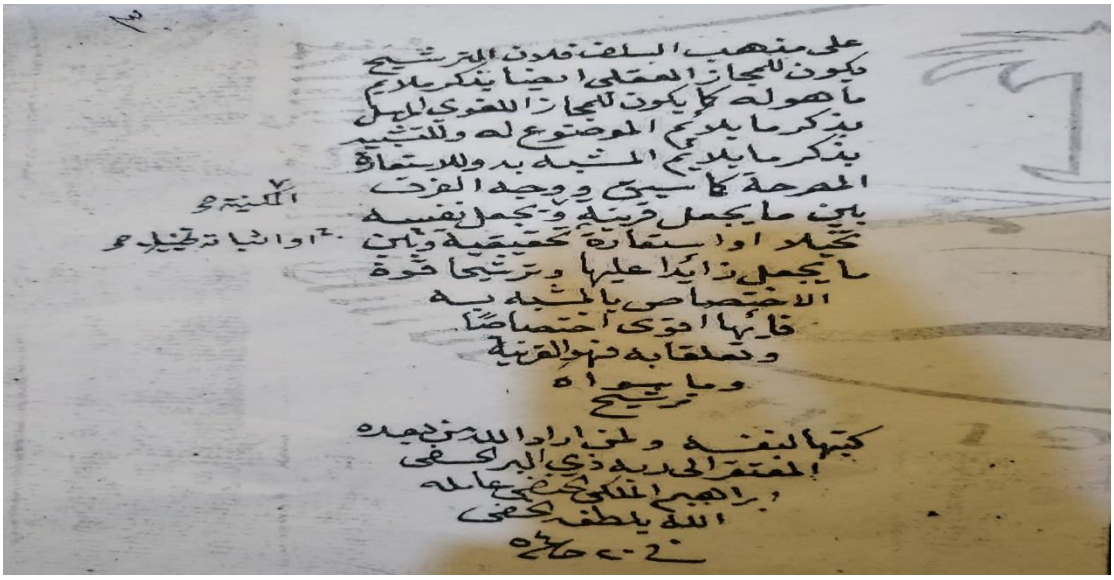

الصفحة الأخيرة من مكتبة جامعة سعود

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواهب العطية[1]والصلوات[2]على خير البرية وعلى آله [وصحبه][3] ذوي النفوس الزكية.

أما بعد[4]:

فإنَّ معاني الاستعارات[1] وما يتعلق بها ذُكرت في الكتب مفصلة عسيرة الضبط، فأردت ذكرها

1 - ورد في حاشية ب وقوله العطية فـ ال فيه لاستغراق الجنس، أي كل عطية ويحتمل ان تكون للعهد الذهني، أي العطية التي نزلت بها سورة الكوثر او الضحى، فإنه كلما وهب الينا من العطايا فانه يعم سائر البرايا ؛لان العطايا التي اختص بها النبي صلّى الله عليه وآله شرف لكل مسلم.

2 -في ب الصلاة

3 -سقطت من ب

4 - في ب وبعد

[1] - الاستعارة لغة: مأخوذة من العارية، أي نقل الشيء من شخص الى آخر حتى تصبح تلك العارية من خصائص المعار إليه، والعارية والعارة: ما تداولوه بينهم وقد أعاره الشيء وأعاره منه وعاوره إياه، والعاورةُ والتعاور شبه المداولة والتداول يكون بين اثنين، وتعوّر واستعار، طلب العارية، واستعاره الشيء واستعاره منه: طلب منه ان يعيره إياه، ينظر: لسان العرب مادة" عور".

ولم يضع العلماء -بداية - مصطلحاً تعريفياً خاصا لها، وإنما ذكروها واثنوا عليها لكونها من أوائل فنون التعبير الجميلة في اللغة العربية.

فأبي عمرو بن العلاء(154هـ) كان من أقدم الذين ذكرها عندما استمع لقول احد الشعراء، فقال:(...ولا أعلم قولا أحسن من قوله:" وساق الثريا ملاءته الفجر"، فصير للفجر ملاءة، ولا ملاءة له، وإنما استعار هذه اللفظة وهو من عجيب الاستعارات، ينظر: حلية المحاضرة، الحاتمي، ت:جعفر الكتاني، 136/1، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين، 296/1، وخزانة الأدب، الحموي، 48.

ويعد الجاحظ(255هـ) أول من عرّفها بقوله:(الاستعارة تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه)، البيان والتبيين، عبد السلام هارون2/ 153، والحيوان، 280/2-283.

وقال ابن قتيبة(276هـ):(فالعرب تستعير الكلمة فتضعها مكان الكلمة إذا كان المسمى بها بسبب من الآخر أو مجاور لها أو مشاكلا)، تأويل مشكل القرآن، 1002، وتعريف ابن قتيبة يشير الى ان الاستعارة من المجاز لاسيما المرسل الذي من علاقاته السببية والمجاورة. وذكر المبرد(285ه) الاستعارة، وقال:(ان العرب تستعير من بعض لبعض)الكامل في اللغة والأدب، 244/1، والمقتضب، ت:محمد عبد الخالق عضيمه، 188/3.

وقال ابن المعتز(296هـ) إنها:(استعارة الكلمة لشيء لم يعرف بها عن شيء عرف بها)البديع، ت:كراتشوفسكي، 2.

وقد بدأ تعريفها بعد هؤلاء يأخذ طابعا أكثر وضوحا، فقد عرفها القاضي الجرجاني، بقوله:(الاستعارة ما اكتفي فيها بالاسم المستعار عن الأصل ونقلت العبارة فجعلت في مكان غيرها، وملاكها ترتيب الشبه ومناسبة المستعار له للمستعار منه وامتزاج اللفظ بالمعنى حتى لا يوجد بينهما منافرة ولا يتبين في أحدهما إعراض عن الآخر)الوساطة بين المتنبي وخصومه، 41، ، وهذا التعريف أكثر وضوحا، وأعمق فهو يوضح العلاقة بين المستعار له والمستعار منه وهي المشابهة، وملاكها تقريب الشبه وائتلاف ألفاظ صورتها مع معانيها حتى لا توجد منافرة بينهما.

وقال الرماني(382هـ):(الاستعارة تعليق العبارة على ما وضعت له في أصل اللغة على جهة النقل للإبانة)، النكت في إعجاز القرآن، ت:محمد زغلول سلام، 79.

وقال العسكري(395هـ) إنها:(نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرض)كتاب الصناعتين، 268، فأضاف العسكري قوله "لغرض" أي انه اشترط في الاستعارة ان يكون وراءها هدف وإلا فاستعمال اللفظ بمعناه الأصلي أولى. وفي موضع عرفها محددا انواعها بحسب حذف احد طرفي التشبيه بقوله: "تشبيه بليغ حذف احد طرفيه"، وسنأتي عليها، في موضع ذكرها في المخطوطة.

ولما جاء عبد القاهر الجرجاني(471هـ) نظر الى الاستعارة نظرة دقيقة فيها تحديد وعمق، فقال:(الاستعارة ان تريد تشبيه الشيء بالشيء وتظهره وتجيء الى الاسم المشبه بعده فتعيره المشبه وتريه عليه)دلائل الإعجاز، ت:محمود محمد، ومن خلال هذا التعريف يظهر أن الاستعارة تدخل في المجاز اللغوي، وإنها ضرب من التشبيه ونمط من التمثيل، وأن التشبيه كالأصل في الاستعارة وهي شبيهه بالفرع له أو صورة مقتضبة من صوره. وفي موضع أخر تردد فيها فجعلها مجازا عقليا مرة ومجازا لغويا تارة أخرى، ففي "دلائل الإعجاز" يميل إلى أنها مجاز عقلي أو هي من أبوابه، دلائل الإعجاز، 233، ويذكر في الكتاب نفسه أنها مجاز في الكلمة نفسها، 232، أي مجاز لغوي ويؤكد ذلك ما ذكره في كتابه الآخر "أسرار البلاغة"، 29.

وعرّفها الرازي(606هـ) تعريفا لا يختلف عن عبد القاهر، فقال:(الاستعارة ذكر الشيء باسم غيره واثبات ما لغيره له لأجل المبالغة في التشبيه)، وأضاف أيضا هي:(عبارة عن جعل الشيء الشيء أو جعل الشيء للشيء لأجل المبالغة في التشبيه)نهاية الإيجاز، 82.

وأخذ السكاكي(626هـ) ما قاله الجرجاني والرازي، وعرّفها بقوله:(هي أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به دالا على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به)، وأشار إلى أنها مجاز لغوي وأنكر المجاز العقلي، ينظر: مفتاح العلوم، 174، 189.

وجاء ابن الأثير(637هـ) موافقا عبد القاهر في نظرته، فقال:(حدّ الاستعارة: نقل المعنى عن لفظ الى لفظ لمشاركة بينهما في طي ذكر المنقول لأنه إذا احترز فيه هذا الاحتراز اختص بالاستعارة وكان حداً لها دون التشبيه)المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، 364/1.و وهي كذلك-مجاز لغوي- عند أكثر البلاغيين، ينظر على سبيل المثال: الإيضاح، وينظر: قانون البلاغة، 409، ومنهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، ت: محمد الحبيب الخوجه، 87، ونهاية الإرب، 49/7، والمطول، التفتازاني، 357، والبرهان في علوم القرآن، 432/3، وخزانة الأدب، 47.

ولابد للاستعارة من ثلاثة أركان، هي: أ-المستعار منه ويقابله في التشبيه المشبه به، ب-المستعار له ويقابله المشبه، جـ-المستعار، وهو اللفظ المنقول، ويسمى الأول والثاني طرفي الاستعارة، ففي قوله تعالى:{قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا}سورة مريم /4، فالمستعار منه محذوف وهو "النار"، وبقية لازمه من لوازمها تشير إليه وهي لفظة "اشتعل "المستعار، والمستعار له "الشيب"، والجامع وجه الشبه أو العلاقة بين المستعار منه والمستعار له مشابهة ضوء النهار لبياض الشيب، ففي الاستعارة لابد أن يحذف أحد طرفيها وهذا الحذف يحدد أقسامها، لأنه لو ذكرا جميعا لأصبحت هذه الأركان من باب التشبيه الذي يذكر فيه المشبه والمشبه به، ولهذا السبب عرفت الاستعارة بأنها تشبيه حذف أحد طرفيه مع الأداة، فهذا الحذف جعلها تخرج عن التشبيه وتدخل في باب المجاز اللغوي.

ونرى أن أغلب تعريفات الاستعارة يذكر فيها التشبيه، وذلك لأنها قائمة عليه وليس لها سوى علاقة واحد وهي علاقة المشابهة، وليس كما في أنواع المجاز الأخرى المتعدد العلاقات.

ولم يقسّم الأوائل الاستعارة على أقسام مستقلة كما هو معروف لدينا؛ بل خلط بينها وبين أنواع المجاز الأخرى، وكان تقسيم عبد القاهر بداية الأمر فقد قسمها على مفيدة، وغير مفيدة، وقسم المفيدة على ما سمّاه المتأخرون استعارة تصريحية واستعارة مكنية.

ولعل الرازي من أوائل الذين حاولوا تقسيم الاستعارة في ضوء ما تحدث عنه عبد القاهر، فقد قسمها على أصلية وتبعية تصريحية ومكنية وترشيحية وتجريدية، ينظر نهاية الإيجاز، 81.

وقد أفاد السكاكي من هذا التقسيم، وأمعن في التحديد، ينظر: مفتاح العلوم، 176.

في حين قسمها القزويني باعتبار طرفيها –المستعار منه والمستعار- وباعتبار الجامع، وباعتبار الثلاثة-أي الطرفين والجامع-، وباعتبار اللفظ، وباعتبار أمر خارج عن ذلك كله، فهي باعتبار الطرفين قسمان: وفاقية وعنادية، وتسمى تهكمية وتلميحية، وباعتبار الجامع قسمان: أحدهما ما يكون الجامع فيه داخلا في مفهوم الطرفين، وثانيهما ما يكون الجامع فيه غير داخل في مفهوم الطرفين، وتنقسم باعتبار الجامع إلى: عامية وخاصية، وأما باعتبار الثلاثة-الطرفين والجامع-فهي ستة أقسام: استعارة محسوس لمحسوس ولمحسوس بوحه حسي أو بوجه عقلي، أو بما بعضه حسي وبعضه عقلي، واستعارة معقول لمعقول،

مجملة مضبطة[1] على وجه نطق به كتب المتقدمين، ودل عليه زبر[2] المتأخرين فنظمت[3] فرايد[4]،عوايد[5]، لتحقيق معاني الاستعارات، وأقسامها وقراينها[6] في ثلاثة عقود:

العقد الأول: في أنواع المجاز[7]

وفيه ست فرايد:

الفريدة الاولى: المجاز المفرد[1]، أعني به الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة[2]

واستعارة محسوس لمعقول، واستعارة معقول لمحسوس، وباعتبار اللفظ قسمان: أصليه وتبعية، وباعتبار الخارج ثلاثة أقسام: المطلقة والمجردة والمرشحة، وهناك الاستعارة التمثيلية، أي المجاز المركب والاستعارة التصريحية والاستعارة المكنية أو بالكناية.

وقسم من العلماء قسمها على أقسام أخرى إفادة فيها من تقسيمات السابقين لهم وخصوصا عبد القاهر الجرجاني و السكاكي و القزويني: فأشاروا إلى أنها تقسم على استعارة احتمالية وأصليه، وترشيحية، تصريحية، وتمثيلية، وتلميحية، ينظر: المطول، /381/376/385/365، وشرح عقود الجمان، 98والاستعارة بالكناية، ينظر: نهاية الإرب، 55/7، والبرهان في علوم القرآن، 483/3، واستعارة تهكمية وحقيقية وخاصة وخيالية وعامية وعقلية وعنادية وغير مفيدة وفي الاسماء وفي الأفعال وفي الحروف وقطعية وكثيفة، ينظر تحرير التحبير، 101، واستعارة لطيفة ومجردة واستعارة المحسوس لمحسوس بوجه حسي، واستعارة المحسوس للمحسوس بوجه عقلي، واستعارة المحسوس للمحسوس بما بعضه حسي وبعضه عقلي واستعارة مطلقة واستعارة المعقول للمحسوس واستعارة المعقول للمعقول واستعارة مفيدة، ينظر: نهاية الإرب، 58/7، واستعارة موشحة ووفاقية، هذا وإن جميع هذه الأقسام التي ذكرناها لا تخرج إلا عن علاقة واحدة هي المشابهة، وعلى أركانها الثلاثة، لكن الاختلاف يكون تارة على أساس حذف أحد الأطراف أو تعدد أو إفرادهما أو باعتبار مادتهما، وبهذا التعدد أو الاختلاف تكون أقسام الاستعارة المذكورة.

وقد سار المتأخرون على هذا التقسيم وتحدثوا عن هذا الأقسام، ويتضح من مراجعة كتبهم أنهم لم يتفقوا على تحديدها كل الاتفاق لاسيما التخييلية وصلتها بالمكنية، وكان السكاكي رأى نقضه القزويني، وكان لغيرهما آراء مختلفة، وتقسيم الاستعارة على تصريحية ومكنية خير واجدى في دراسة هذا الفن ؛ لأن ذلك عمدته مادامت أنها تقوم على التشبيه مع فارق حذف أحد طرفيها الذي يدخلها في أنواع المجاز اللغوي عند البلاغيين.

1 - في ب مفصلة.

2 - المعلوم أن زبراً وكتباً لغةً: بمعنى واحد والأول اعم من الثاني، لارتباط الزبر بالفضاء الديني فقط، والكتب تدخل فيها الزبر وسائر الكتب الأخرى على مر العصور، ينظر: شرح العصام على متن السمرقندية:12.

3 - أي الفت نظماً ونظاماً، ونظم اللؤلؤ جمعه في السلك، ينظر لسان العرب: مادة نظم.

4 -مفردها فريدة وهو الشذر الذي يفصل اللؤلؤ عن الذهب، وتكون بينهما أنفس واجمل، ينظر لسان العرب: مادة فرد.

5 - عوائد من باب إضافة الصفة الى الموصوف، والمعنى نظمت فرائد عوائد إلى من كتب القوم، أي مأخوذة منها

6 - لم يقسّم الأوائل الاستعارة إلى أقسام مستقلة كما هو معروف لدينا؛ بل خلطوا بينها وبين أنواع المجاز الأخرى، و ينظر تفصيل ذلك في هامش رقم2 من الصفحة الأولى.

7 - من مباحث علم البيان، وتعريفه لغة: مصدر فِعْلِ جاز، يقال: جاز المسافر ونحوه الطريق وجاز به جوز وجوازاً ومجازاً، إذا سار فيه حتى قطعه، ويطلق لفظ المجاز على المكان الذي اجتازه من سار فيه حتى قطعه، وحقيقته: الانتقال من مكان إلى آخر، واخذ هذا المعنى واستعمل للدلالة على نقل الألفاظ من معنى إلى آخر، وطريق القول ومأخذه وجُزت، تعديتُ، ينظر: العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، 329/1، ولسان العرب: مادة جوز، وفي الإصطلاح أول من عرفه ابن جني في الخصائص، عندما تعرض له وللحقيقة، بقوله:(ما أقرّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز ما كان بضد ذلك) الخصائص، ت، 442/2 وقال عبد القاهر:(المجاز مَفْعَل من جاز الشيء يجوزه إذا تعدّاه، وإذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة وصفه بأنه مجاز على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولاً)أسرار البلاغة، 356، ووضّح قائلا:(وأما المجاز فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول فهي مجاز، وإن شئت قلت: كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع ما لم توضع له من غير ان تستأنف فيها وضعا لملاحظة بين ما تجوز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز)م,ن، 325، ودلائل الإعجاز، ت:محمود محمد شاكر، 53.

وأكده السكاكي بزيادة القرينة إذ يقول:(المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناه في ذلك النوع)مفتاح العلوم، ت: أكرم عثمان، 170، وأضاف:(ولك أن تقول: المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة ما تدل عليه بنفسها في ذلك النوع)م.ن، 173.

وعرّفه القزويني(739) بقوله:(المجاز... الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يَصِحّ مع قرينة عدم إرادته، فلا بدَّ من العلاقة ليخرج الغلط والكناية)الإيضاح، محمد عبد المنعم خفاجي، 268.

وأسلوب المجاز كان معروفا ومستعملاً في كلام العرب قبل ذلك، وكان سيبويه يشير الى ذلك ويسميه (سعة في الكلام)الكتاب، ت:عبد السلام هارون، 53/1، أي غير حقيقي، وسمّاه الفرّاء (الأجازة) معاني القرآن، ت:عبد الفتاح اسماعيل شلبي، 270/3-271.

وقال ابن رشيق القيرواني(463هـ) مقرا بهذا الأسلوب:(العرب كثيراً ما تستعمل المجاز وتعدّه من مفاخر كلامها فانه دليل الفصاحة ورأس البلاغة وبه بانت لغتها عن سائر اللغات) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، 265/1.

وهو يقسم على أنواع-على الرغم من أن الأوائل لم يقسموه-فعندما ألف عبد القاهر كتابيه "دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة"، أخذ المجاز منزلته واستقرت قواعده وأصوله وقسمه على مجاز لغوي ومجاز عقلي، وفرق بينهما، ينظر: أسرار البلاغة، 344-376.

وسار البلاغيون على خطاه، فقسمه الرازي على مجاز في الإثبات ومجاز في المثبت، وهما العقلي واللغوي، ينظر: نهاية الإيجاز، 48، وقسمه السكاكي على لغوي وهو المجاز في المفرد والعقلي، وهو المجاز في الجملة، ثم قسم مباحث المجاز الى خمسة أقسام في: المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة غير المفيد، والمجاز اللغوي الراجع إلى المعنى المفيد الخالي عن المبالغة في التشبيه والاستعارة، والمجاز اللغوي الراجع إلى حكم الكلمة في الكلام، والمجاز العقلي، ينظر: مفتاح العلوم، 172.

مع قرينة[3]مانعة عن إرادته[4]، إن كانت علاقة غير المشابهة فمجاز مرسل[5]، وإلّا فـ[استعارة][6] مصرحة[7].

الفريدة الثانية: إن كان المستعار اسم جنس، أي اسماً غير مشتق، فالاستعارة أصلية[1]، وإلّا فتبعية[2]،

---

1 - وقسمه القزويني على مفرد وهو لغوي وشرعي وعرفي، ومركب وهو التمثيل على سبيل الاستعارة، ثم قسمه الى مرسل واستعارة، وتبعه في ذلك شراح التلخيص، ينظر: الإيضاح، ، 268، والتلخيص، ت:محمد عبد المنعم خفاجي، 293، وشروح التلخيص، مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني، ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي، 20/4، ويسمى بالمجاز الاسنادي او التركيبي لأنه متلقى من جهة الإسناد، تبع القزويني في هذا التقسيم الزملكاني والزركشي، حيث سموه: بـ "المجاز الافرادي"، ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، احمد مطلوب:3/ 199، وينظر:في البلاغة العربية علم البيان، محمد مصطفى هدارة:53، البرهان في علوم القرآن:258/2.

هذا ويذكر أن الفقيه الشافعي الغزالي قسم المجاز على أربعة عشر قسما، وتلك الأربعة عشر ترجع الى أقسام تكلم عنها ابن الأثير، وهي: التوسع و التشبيه والاستعارة، وهذا التقسيم لا يصح في شيء من الأشياء إلا إذا اختص كل قسم من هذه الأقسام بصفة لا يختص بها غيره، ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، 193/3، والمعجم المفصل في علوم البلاغة البديع والبيان والمعاني، أنعام نوال عكّاوي، 637-639.

2 - ا ي العلاقة بين الكلمة الأصلية في التعبير الحقيقي والكلمة المستعملة مجازا محلها، والعلاقة هي المحدد للمجاز، فإن كانت مشابهة، فهي استعارة، وان كانت غير مشابهة فهو مجاز لغوي وتعريفه: نقل الألفاظ من حقيقتها اللغوية الى معان أخرى لصلة غير المشابهة، أي تكون علاقته بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التشبيه، وأوّل من أطلق عليه هذه التسمية السكاكي وتبعه غيره فيها، وسمي مرسلاً لإرساله عن التقييد بعلاقة واحدة مخصوصة، وإنما له علاقات كثيرة يراوح بينها جميعاً وتدرك من خلال الكلمة التي تذكر في الجملة وله مجموعة علاقات، وبهاتين العلاقتين فهو مجاز لغوي، اما اذا كانت العلاقة عقلية بين الكلمة المستعملة والمعنى المقصود فهو مجاز عقلي يقوم على التأويل في ربطهما عقليا، وله حزمة من العلاقات. ينظر:. ينظر: ينظر:الإيضاح، 270، والتلخيص، 295، والطراز المتضمن لأسرار البلاغة و علوم حقائق الإعجاز، 63/1-64، وشروح التلخيص، 29/4، كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، ابو هلال العسكري، 205، مفتاح العلوم، 589، ونهاية الإيجاز، 91-99، شرح التلخيص، البابرتي، دراسة وتحقيق، محمد مصطفى رمضان صوفيه، 545، وعلم البيان دراسة تحليلية لمسائل البيان، بسيوني عبد الفتاح، 118، وعلم البيان بين النظريات والأصول، ديزيزه سقال، 170، والبيان في ضوء أساليب القرآن، عبد الفتاح لاشين، 149، وعلوم البلاغة، راجي الأسمر، 98، والبلاغة فنونها وأفنانها، فضل حسن عباس، 149/2، وتهذيب جواهر البلاغة، أمير الاميني، 161-164، والمصباح في المعاني والبيان والبديع، ابن الناظم، ت:حسين عبد الجليل، 122-123، والبلاغة الاصطلاحية، عبده عبد العزيز قلقيلة، 79-86، والبيان، أكرم البستان، 73، المجاز المرسل في لسان العرب لابن منظور دراسة بلاغية تحليلية، احمد هنداوي عبد الغفار هلال، 42-127، وصناعة الكتابة، علم البيان، علم المعاني، علم البديع، رفيق خليل عطوي/39، وعلم البيان، محمد مصطفى هدارة، 59، وقاموس قواعد البلاغة وأصول النقد والتذوق، مسعود الهواري، 43-44، ولآليء التبيان في المعاني والبديع والبيان، حسن اسماعيل عبد الرزاق، 59، ونور الافنان على مائة الماني والبيان، يحيى الشنقيطي، 149، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها، 205/3-209، والمعجم المفصل في علوم البلاغة، 639-640.

3 - القرينة هي:(ما تمنع من إرادة المعنى الأصلي للجملة)، معجم المصطلحات العربية، مجدي وهبه، 288، أي الصارفة عن الحقيقة إلى المجاز، إذا اللفظ لا يدل على المعنى المجازي من دون قرينة، بمعنى أخر: التعبير اللغوي الذي يمنع أن يتبادر إلى الذهن المعنى الأصلي، إذ إنها لا تدل على المعنى اللغوي الأصلي؛ بل تدل على معنى آخر له خصوصيته، يتعلق بأمر من الأمور،

وهي على نوعين، منها:1-الدلالية وتكون لفظية او معنوية، وتسمى السياقية الحالية وهي التي لا يمكن الحصول على معنى فيها إلا من خلال التركيب، ووجودها مع سائر الألفاظ، وارتباطها بها داخل السياق فالذي يمنح الكلمة معنى واحداً، وهو الذي تدل عليه في سياق معين من دون آخر، وارتباطها بها داخل السياق، فهي تكشف عن المعنى المراد اللفظ، وبيان المراد منه في النص ويقال هي الدليل الذي يصاحب النص فيكشف معناه، والأخرى القرائن العقلية، وهي التي يتوصل بها الى المعنى فضلاً عن أمن اللبس، ينظر: علم الدلالة العربي، فايز الداية، 20، والقرائن الدلالية للمعنى في التعبير القرآني، عدوية عبد الجبار الشرع، 8-9.

4 - ويكون في نقل الألفاظ من حقائقها اللغوية إلى معان أخرى بينها صلة ومناسبة، قد تكون مشابه أو غير ذلك، وقد رد صوره العلماء إلى علاقات كثيرة، ينظر في ذلك التفصيل: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها:205/2.

5 - من المعلوم أن كلا من المجاز المرسل والاستعارة مجاز لغوي والتفرقة بينهما باعتبار العلاقة، فإذا كانت العلاقة المشابهة كان المجاز استعارة، وإذا كانت العلاقة غير المشابهة كان مجازا مرسلا، -وعدم المشابهة قائم على مجموعة علاقات متعددة-، فالعلاقة هي الفيصل بين المجاز المرسل والاستعارة، ويمكن أن ينظر إلى اللفظ الواحد باعتبارين مختلفين. فيعدُ من الاستعارة إذا اعتبرت العلاقة المشابهة، ويعدُ من المجاز المرسل إذا اعتبرت علاقة أخرى غير المشابهة، قال سعد الدين التفتازاني:(...فإذا أطلق نحو المشفر على شفة الإنسان، فإن أريد المقيد على المطلق كإطلاق المرسن على الأنف من غير قصد إلى التشبيه فمجاز مرسل، فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون استعارة وأن يكون مجازاً مرسلاً باعتبارين). المطول:357.

6 -حذفت من ب

7 - وهي ما صرح فيها بلفظ المشبه به من دون المشبه، أو كما عرّفها السكاكي:(أن يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به)مفتاح العلوم، 176، وعرفها الهاشمي، فقال:(إذا ذكر في الكلام لفظ المشبه به فقط)جواهر البلاغة، 264، وينظر:معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، 155/1، والمعجم المفصل في علوم البلاغة البديع والبيان والمعاني، 101.وعرّفها المحدثون بقولهم:(كل كلمة أو جملة لن نستعملها في معناها الحقيقي؛ بل في معنى مجازي لعلاقة هي المشابهة بين المعنيين الحقيقي والمجازي، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، وليس بلازم ان تكون القرينة لفظية بل قد تكون عقلية تفهم من سياق الكلام، أو من دلائل الأحوال، كقولنا:(طلع البدر علينا من ثنيات الوداع) استعارة تصريحية قرينتها عقلية حالية، ينظر: البلاغة الاصطلاحية، 62، والخلاصة في علوم البلاغة، 45/1.

أو هي التي يُصرح فيها بذات اللفظ المستعار الذي هو الأصل المشبه به حين كان الكلام تشبيها قبل ان تحذف أركانه باستثناء المشبه به، أو بعض صفاته أو خصائصه أو بعض لوازمه الذهنية القريبة أو البعيدة، ينظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد، عبد الرحمن حسن، 242، والبيان، كرم البستاني، 67، وصناعة الكتابة، علم البيان، علم المعاني، علم البديع، رفيق خليل عطوي، 46، وفي البلاغة العربية، علم البيان، محمد مصطفى هدارة، 49، وقاموس قواعد البلاغة وأصول النقد والتذوق، 45.وهي على انواع، بحسب او باعتبار اللفظ المستعار الدال على المشبه به، وسيأتي في ذكرها في متون المخطوطة.

لجريانها في اللفظ المذكور بعد جريانها في المصدر[3].إنكان المستعار مشتقاً[4]، وفي متعلق معنى الحرف[5]، إن كان حرفاً[6]،بمتعلق معنى الحرف ما يعبر به عنه من المعاني المطلقة، كالابتداء ونحوه.

وانكر التبعية السكاكي، وردها إلى المكنيّة[7]، كما ستعرفه[8].

---

[1] - من أقسام الاستعارة التصريحية لكونها متعلقة بالمشبه المحذوف، والمقصود ما كان المستعار فيها اسم جنس غير مشتق، سواء أكان اسم ذات أي ما دلّ على شيء مجسم محسوس مثل: رجل ومتاب وبيت، أم اسم معنى: وهو ما يدل على شيء معنوي ونعني بها المصادر: كالنطق أو الأكل أو العلم وسواء أكان اسم جنس حقيقة مثل رأيت أسداً في المعركة، أم تأويلا كالأعلام المشتهرة بصفة مثل: رأيت حاتما، فالأسد اسم جنس جعلناه دالاً على الشجاعة، وحاتم علم مشهور بالكرم جعلناه اسم جنس تأويلا للدلالة على الكرم.

وقد أشار إليها السكاكي ووضحها بقوله:(هي أن يكون المستعار اسم جنس كرجل وكقيام وقعود، ووجه كونها أصليه هو أن الاستعارة مبناها على تشبيه المستعار له بالمستعار منه)، أي أن سبب تسميتها أصليه أن الاستعارة مبناها على التشبيه وهو وصف المشبه لمشاركته المشبه به في أمر، والأصل فيما يوصف الحقائق نحو جسم أبيض وبياض وكذا فيما يشبه به لكونه مضافا إليه.

[2] -من أقسام الاستعارة التصريحية أيضاً، وهي أن لا يكون معنى التشبيه داخلاً دخولاً أولياً، او كما قال السكاكي –الذي يراها من أقسام الاستعارة المكنية-:(ما تقع في غير اسماء الأجناس كالأفعال والصفات المشتقة منها وكالحروف بناء على دعوى أن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه يعتمد لكون المشبه موصوفاً، والأفعال والصفات المشتقة منها، والحروف عن أن توصف بمعزل، فهذه كلها عن احتمال الاستعارة في انفسها بمعزل، وإنما المحتمل لها، في الأفعال والصفات المشتقة منها، مصادرها، وفي الحروف، متعلقات معانيها، فتقع الاستعارة هناك ثم تسري فيها)، ووافق هذا ابن مالك مزيدا في توضيحه، فقال:(هي ما تقع في الأفعال والصفات والحروف، فإنها لا توصف فلا تحتمل الاستعارة بأنفسها، وإنما المحتمل لها في الأفعال والصفات مصادرها وفي الحروف متعلقات معانيها فتقع الاستعارة هناك ثم تسري في هذا الأشياء، وذلك لأن الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد لكون المشبه موصوفا وإنما يصلح للموصوفية الحقائق كما في جسم أبيض وبياض صاف من دون معاني الأفعال والصفات المشتقة منها والحروف)وأضاف:(وقرينة التبعية في الأفعال تعود تارة إلى الفاعل كما في "نطق الحال، أو" الحال ناطقه بكذا "لان النطق لا يسند الى الحال وتارة الى المفعول)، مفتاح العلوم:489، والمطول في المعاني والبيان والبديع، 134.

والسكاكي يشير إلى سبب تسميتها بالتبعية، إن استعارة الفعل يجري تبعا للمصدر، ففي قولنا: نطقت الحال بكذا: أي دلّت عليه، قدّرنا تشبيه الدلالة، مصدر دلَّ بالنُطق، مصدر نطق في إيضاح المعنى، ثم استعرنا فعلَ: دلّت، تبعا للمصدر، وهكذا الشأن في بقية المشتقات، هذا ويُذكر أنها سميت تبعية في الحرف؛ لأنها تجري أولا في متعلق معناه، أي فيما يُفسَّرُ به معناه من طرفيه أو غاية أو نحوهما، ثم يستعار الحرف تبعا له، فوجه الاستعارة في قولنا: رَبّى ولدَه للموت، هو أن هذا الولد رُبي للحياة فمات.

ويزيد التوضيح في معنى المتعلقات: وأعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها عند تفسيرها، مثل قولنا: من: معناها ابتداء الغاية، وإلى معناها انتهاء الغاية: و لكي معناها الغرض، فابتداء الغاية وانتهاء الغاية الغرض ليست معانيها، إذ لو كانت هي معانيها، والابتداء والانتهاء والغرض اسماء لكانت هي ايضا اسماء؛ لأن الكلمة إذا سميت اسماً سميت لمعنى الإسمية لها، وانما عي متعلقات معانيها، إي إذا افادت هذه الحروف معان، رجعت الى هذه بنوع استلزام، فلا تستعير الفعل إلا بعد استعارة مصدره، فلا تقول: "نطقت الحال، بدل دلت، إلا بعد تقرير استعارة نطق الناطق لدلالة الحال، على الوجه الذي عرفت، من ادخال دلالة الحال في جنس نطق الناطق لقصد المبالغة في التشبيه، والحاق ايضاح دلالة الحال للمعنى بإيضاح نطق الناطق له، و كذا إذا قلت:" الحال ناطقة بكذا"، بدل "دالة على كذا"، وكذا قوله عز سلطانه:(فبشّرهم بعذابٍ أليم)، في الاستعارة التهكمية، بدل: فأنذرهم، وقول قوم شعيب:(إنَّك لأنتَ الحليمُ الرّشيدُ)، بدل السفيه الغوي، لقرائن أحوالهم. مفتاح العلوم:489-490.

ويبدو من هذا التعريف والشرح أن البلاغيين أدركوا إن اللفظ المستعار في الاستعارة التصريحية تتعدد صيغه فيأتي اسماً جامداً مثل كلمة "بحر "أو يأتي فعلا مثل "تصافح "ويأتي في أحيان ثالثة اسماً مشتقا كقولنا: ماضيهِ ناطق بالصدق "فقد استعرنا لفظ النطق للدلالة الواضحة على صدقه واشتققنا منه اسم الفاعل "ناطق" بمعنى دال على سبيل الاستعارة التصريحية، وهم قد أدركوا الطبيعة النحوية للفظ الذي تقع فيه الاستعارة ولهذا جاء التقسيم على أصلية وتبعية.

ويرجع أيضاً الاهتمام بتقسيم الاستعارة على أصلية وتبعية إلى كون الاستعارة تتم في الاسماء الجامدة بصورة مباشرة، أما الاستعارة في الأفعال والأسماء المشتقة فتتم بصورة غير مباشرة، إذ تجري الاستعارة أولا في المصدر ثم في الفعل، وهذا الاختلاف أمر شكلي لا نهتم به كثيرا في تحليل الصورة الفنية المعتمدة على الاستعارة؛ إذ نحاول معرفة الأبعاد الجمالية من دون تدخل المصطلحات النحوية التي لا يؤثر اختلافها في تلك الأبعاد.

ينظر: مفتاح العلوم، 179-180، نهاية الإيجاز، 89، والمصباح المنير في المعاني والبيان والبديع، 134-135، و:البلاغة الاصطلاحية، 67-68، و البيان، 67-86، وصناعة الكتابة، علم البيان، علم المعاني، علم البديع، 46-47، وفي البلاغة العربية، علم البيان، 72-73.ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها، 1/145-149، والمعجم المفصل في علوم البلاغة، البديع والبيان والمعاني، 95.

3 -ينظر: مفتاح العلوم:489.

4 - ينظر:م.ن:489

5 - ينظر:م.ن:489.

6 -ينظر: هامش رقم6، في بيان معنى المتعلقات.

7 - حيث يقول "واعلم أن مدار قرينة الاستعارة في الافعال، وما يتصل بها على نسبتها الى الفاعل، كقولك: نطقت الحال، أو الى المفعول الاول كقولنا: قَتَلَ البُخْلَ وأَحْيَالا لسَّمَاحا، أو إلى الثاني المنصوب كقول الآخر: صَبَحنا الخزرجيةَ مُرهفاتٍ، أو إلى الجار والمجرور كقوله علت كلمته:(فبشرهم بعذاب أليم)، هذا ما امكن من تلخيص كلام الاصحاب، ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية، بأن قلبوا، فجعلوا قولهم نطقت الحال بكذا، الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح، استعارة بالكناية عن المتكلم بوساطة المبالغة في التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة، كما تراهم في قوله: واذا المنية أنشبت أظفارها، يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع، ويجعلون إثبات الاظفار لها قرينة الاستعارة، وهكذا، لو جعلوا نسبة القتل اليه قرينة، ...، لكان أقرب الى الضبط فتدبر "مفتاح العلوم/492-493.

8 -في ب تعرفه.

الفريدة الثالثة: ذهب السكاكي إلى إنه إن كان المستعار لهُ محققاً حساً أو عقلاً، فالاستعارة تحقيقية[1]، وإلّا فتخيلية، وستكشف[2] لك حقيقتها[3].

الفريدة الرابعة: الاستعارة إن لم تقترن بما يلائم شيئا من المستعار منه، والمستعار له فمطلقة[4]، نحو: رأيتُ أسداً، وإن قرنت بما يلائم المستعار منه، فمرشحة[5]، نحو: رأيت اسداً [في الحمام][6] له لبداء[7] أظفاره لم تقلم.

وإن قرنت بما يلائم المستعار له، فمجردة [8]، نحو: رأيت أسداً شاكي السلاح،[أي تام السلاح][9]،والترشيح أبلغ[10] ؛ لاشتماله على على تحقيق المبالغة[11] في التشبيه، والاطلاق أبلغ من التجريد[12]، واعتبار الترشيح والتجريد، إنّما يكون بعد تمام الاستعارة، فلا تعد قرينة المصرحة تجريداً، نحو: رأيتُ اسداً يرمي، ولا قرينة المكنية ترشيحاً[13].

الفريدة الخامسة: الترشيح يجوز أن يكون باقيا على حقيقته تابعاً للاستعارة لا يقصد به إلّا تقويتها، ويجوز أن يكون مستعاراً من ملائم المستعار منه لملائم المستعار له، ويحمل الوجهين،[نحو][14]، قوله تعالى:{وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا }15،حيث استعير الحبل للعهد، وذكر الاعتصام ترشيحا[16] إما باقياً على معناه، أو مستعارا للموثق، و بالعهد[17].

الفريدة السادسة: المجاز المركب: وهو [اللفظ][18] المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة، مع قرينة، كالمفرد[1].

---

1 -في ب فتحقيقية.
2 -في ب تنكشف.
3 - حيث يقول: فاعلم أن الاستعارة تنقسم على مصرح بها ومكنى عنها...والمصرح بها تنقسم على:تحقيقية، وتخييلية، والمراد بالتحقيقية: أن يكون المشبه المتروك شيئاً متحققاً، إما حسا وإما عقليا، والمراد بالتخييلية: أن يكون المشبه المتروك شيئاً وهمياً محضاً، لا تحقق له إلا في مجرد الوهم، ثم تقسم كل واحدة منهما إلى قطعية، وهي أن يكون المشبه المتروك متعين الحمل على ماله تحقق حسي أو عقلي أو على ما لا تحقق له البتة إلا في الوهم، وأى احتمالية، وهي: أن يكون المشبه المتروك صالح الحمل تارة على ماله تحقق وأخرى على ما لا تحقق له، فهذه أقسام أربعة، الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع، والاستعارة المصرح بها التخييلية مع القطع، الاستعارة المصرح بها مع الاحتمال للتحقيقي والتخييل)، مفتاح العلوم:482.
4 - وهي التي لم تقترن بصفة ولا تفريع كلام، بمعنى آخر الاستعارة التي خلت من الصفات التي تلائم المشبه والمشبه به، أو التي ذكرت فيها صفات تناسبهما معا، وهي على شكلين، استعارة مطلقة خالصة من كل قيد، والآخر: جامعة للمجردة والمرشحة، أي يذكر ملائم المشبه والمشبه به معا، وذلك لأن اجتماع التجريد والترشيح يؤدي إلى تعارضهما وسقوطهما، فكأن الاستعارة لم تقترن بشيء، فتكون في صورة المطلقة ورتبتها من قوة المبالغة. ينظر:الإيضاح:432، وأساليب البيان في القرآن/جعفر الحسيني:605-606.
5 -- وهي الاستعارة المعقبة بصفات ملائمة للمستعار منه، أو تفريع كلام ملائم له، ينظر مفتاح العلوم:494، والإيضاح:433.
6 -وردت في ب
7 - في ب لبدا والاصح ما اثبتناه كما النسخة أ
8 -وهي الاستعارة المعقبة بصفات أو تفريع كلام ملائم للمستعار له، ينظر: مفتاح العلوم:494، والايضاح:433.
9 - زيادة في ب
10-أي الترشيح: أبلغ من التجريد.
11- لأن مبنى الترشيح على تناسي التشبيه، وصرف النفس عن توهمه، حتى أنه يُوضع الكلام في علوِّ المنزلة وضعه في علوِّ المكان، بمعنى آخر: لأن الترشيح تزيين للصورة بما يلائم المستعار منه ؛لأن معنى الاستعارة عليه، وادعاء أن المستعار له عين المستعار منه. ينظر: مفتاح العلوم:494، الايضاح:434.
12 - لعدم اقترانها بصفة ولا تفريع كلام للمستعار له وللمستعار منه، والمراد انها معنوية لا منعوتة أو موصوفة..
13- إن الاستعارة المجردة قائمة على ذكر صفات للمستعار له، وهي قريبة للاستعارة التصريحية، فكما يلاحظ في المثال أن المستعار له محذوف وهو الانسان الشجاع، لكن دل على حذفه الفعل يرمي، وهي من صفات المستعار له، فكما أن المقدام يرمي الاعداء بسيفه أو بقوسه اقداما له، وقد لا تكون قرينة الاستعارة المصرحة مجردة، أي أن ترد من دون ذكر صفات المستعار له، وهنا يلاحظ في الجملة أن القرينة هي سياق الكلام. وهذا قد يجري على الاستعارة المكنية أحيانا، إذ إنها تعتمد على ذكر لازمة المستعار منه، وهي تعتمد على الاستعارة المرشحة، في بنائها على تناسي التشبيه، حتى كأن الموجود في الأمر نفسه، هو المشبه به من دون المشبه، فإذا ذكر ما يلائم المشبه به من دون المشبه، كان ذلك موجبا لقوة ذلك المبنى، فتقوى الاستعارة، بتقوية مبناها؛ لوقوعها على الوجه الاكمل ولا يطلق الترشيح، أو التجريد على الاستعارة إلاّ بعد استيفائها قرينتها: لفظية أكانت، أم حالية، فلا يقال عن قرينة التصريحية تجريداً، ولا عن قرينة المكنية ترشيحاً. ينظر: أساليب البيان في القرآن:599.
14 -ضرورة اقتضاها السياق.
15 - وتمام الآية:{وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ } سورة آل عمران:103
16 -وردت في ب ترشيح، وهذا من سهو الناسخ.
17 - شبه الدين بالحبلِ بجامع أن من تمسك به، واستعير اللفظ الدال على المشبه به، وهو الحبل للمشبه، وهو الدين الحق على سبيل الاستعارة التصريحية الأصلية،
18 - زيادة في ب واجدها نافعة لبيان تمام التعريف.

و[2]إن كانت علاقته غير المشابهة، فلا يسمى استعارة، وإلّا[سمي][3] استعارة تمثيلية[4]،نحو: أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، أي تتردد في الاقدام،

[والإحجام ولا تدري أيهما أجرى][5].

العقد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية[6]

اتفقت كلمة القوم على أنه إذا أشبه أمر بآخر من غير تصريح بشيء من اركان التشبيه[1] سوى المشبه، ودل عليه، أي [على ذلك التشبيه][2]بذكر ما يخص المشبه به[3]، كان مثال على الاستعارة بالكناية، لكن اضطربت أقوالهم، وأتعرض[4] لها في ثلاث فرايد، مذيلة بفريدة أخرى لبيان أنّه هل يجب أن يكون المشبه في الاستعارة بالكناية مذكورا بلفظ[5] الموضوع له أم لا[؟][6].

---

1 - والمعلوم أن المجاز قسمه القزويني على مفرد وهو لغوي وشرعي وعرفي، ومركب وهو التمثيل على سبيل الاستعارة، ثم قسمه إعلى مرسل واستعارة، وتبعه في ذلك شراح التلخيص، ينظر: الإيضاح، ، 268، والتلخيص، ت:محمد عبد المنعم خفاجي، 293، وشروح التلخيص، مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني، ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي، 20/4.

2 -لم ترد الواو الاستئنافية في ب لاعتقاد الناسخ أن الكلام لم يزل معطوفا على المجاز المفرد،

3 - زيادة في ب

4 - تركيب استعمل في غير ما وضع له، لعلاقة المشابهة، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، وذلك بأن تشبه إحدى صورتين منتزعتين من أمرين، أو أمر واحد آخر، ثم تدخل المشبه في صورة المشبه به مبالغة في التشبيه، وسميت تمثيلية مع أن التمثيل عام في كل استعارة، للإشارة الى عظم شأنها، كأن غيرها ليس فيه تمثيلا أصلاً، إذ الاستعارة التمثيلية مبنية على تشبيه التمثيل، ووجه الشبه هيئة منتزعة من متعددة تسمى في بعض الاحيان تمثيلا مطلقاً، أو تمثيلاً على سبيل الاستعارة، وتمتاز عن التشبيه بأن الاصطلاح جار على أن التمثيل إذا اطلق انصرف للاستعارة، وإذا أريد التشبيه قيل تشبيه تمثيلي أو تشبيه تمثيل، وهي على نوعين من جهة الإفراد والتركيب، الأول يسمى الاستعارة المفردة، ما كان المستعار فيها لفظا مفرداً، كما هي الحال في الاستعارة التصريحية والمكنية، والأخرى الاستعارة المركبة: ما كان المستعار فيها مركباً. ينظر: مفتاح العلوم:482، وأساليب البيان في القرآن:635-636.

5 -زيادة في ب ولا مبرر لها إذ عامل الناسخ المثال معاملة الحقيقة الظاهرة مخرجه عن المجاز الاستعاري، فالمثال تؤتى به للمتردد في الاقدام على امر مهم في ذاته، متحيرا بين فعله وعدمه.

6-وتسمى أيضاً المكنية، وتعريفها: وتسمى الاستعارة بالكناية، وهي التي اختفى فيها لفظ المشبه واكتفى بذكر شيء من لوازمهِ دليلا عليه، وأشار إليها عبد القاهر بقوله:(أن يؤخذ الاسم من حقيقته ويوضع موضعا لا يبين فيه شيء يشار إليه، فيقال هذا هو المراد والذي استعير له وجعل خليفة لاسمه ونائباً منابه)، أسرار البلاغة، 42.

كما أشار إليها الرازي بقوله:(هذا إذا لم يصرح بذكر المستعار بل ذكر بعض لوازمه تنبيهاً به عليه)، نهاية الإيجاز، 92.

وعرفها السكاكي، فقال:(هي ان تذكر المشبه وتريد به المشبه به دالاً على ذلك بنصب قرينة تنصبها وهي تنسب إليه وتضيف شيئا من لوازم المشبه به المساوية)، مفتاح العلوم، 176.

وعرّفها ابن مالك، فيقول أيضا:(هي أن تذكر المشبه به وتدل بمثل شيء من لوازمه الى المشبه)المصباح في المعاني والبيان والبديع، 134.

ولم يعرفها القزويني، وإنما شرحها مسهبا فيقول:(قد يُضمر التشبيه في النفس فلا يصرّح بشيء من أركانه سوى لفظ المشبه ويدل عليه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك أمر ثابت حساً أو عقلاً أجري عليه اسم ذلك الأمر، فيسمى التشبيه استعارة بالكناية أو مكنياً عنها واثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخييلية)، الإيضاح، 309، والتلخيص، 324.

أما المحدثون من علماء البلاغة فتحدثوا عنها معرفين ومفصلين ذلك عنها وعن القرينة فيها، فأشاروا الى أنها ان تحذف المشبه به بعد ان تستبقي شيئاً من لوازمه تكني عنه به ثم تسنده الى المشبه المذكور في اللام، وتتحقق القرينة في الاستعارة المكنية بإثبات لازم المشبه به المحذوف من الكلام للمشبه المذكور في الكلام، مثال ذلك قوله تعالى:{قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا} سورة مريم/4، حيث شبه زكريا رأسه بالحطب، ثم حذف المشبه به وهو الحطب بعد أن كنى عنه بأهم لوازمه وهو الاشتعال الذي أسنده الى المشبه وهو الرأس، وهذا اللازم هو الأمر المختص بالمشبه به المحذوف قد استعير للمشبه المذكور، ودخل في حوزته حتى كأنه له جبلة وخلقة.

ولما كان الأمر على خلاف ذلك حقيقة كان إسناده إلى المشبه به من قبيل التخييل وصُفت الاستعارة بأنها تخييلية، كما أشار لذلك القزويني عند شرحه لها. وواقع الحال في الاستعارة التخييلية يؤكد ما قلناه ويعمقه، ذلك أن طرفيها مستعملان فيما وضعا له حقيقة، أما المجازي فهو إثبات بعضها لبعض، إنه بكل تأكيد إثبات الشيء لما ليس له حقيقة، وعليه تكون قرينة الاستعارة المكنية استعارة تخييلية دائماً، وبوسعنا ان نقول، انهما متلازمان فكما ان التخييلية لا توجد من دون المكنية لا تكون قرينة المكنية إلا تخييلية، وهي ابلغ من التصريحية، من وجهين:

أ-ذلك لأن كمية الخيال فيها أكبر من كميته في التصريحية من حيث ان المكنية صورة خيالية أصلية ملحقة بها صورة خيالية مركبة هي قرينتها التخييلية، فهو خيال مركب أما التصريحية بسيط واحد.

ب-أن الاستعارة المكنية فيها الكناية عن المشبه به المحذوف بما استبقناه منه دلالة عليه، وهذا يعني أنه اجتمع في صورة بيانية واحده هي الاستعارة المكنية مجاز وكناية معاً.

وإذا كان جمهور البلاغيين يقرون أن الانتقال في المجاز من اللازم الى الملزوم، وفي الكناية من الملزوم الى اللازم، فإن الأمرين هنا يكونان قد اجتمعا، واجتماعهما مع اختلافهما طبيعة وطريقة يكسب النسيج الأدبي المكون منهما جمالاً وقوة؛ لأنهما يكونان فيه كاللحمة والسدى أو كسلوك الطريق الواحد مرتين ذهابا وجيئة. ينظر: البلاغة الاصطلاحية، 62-66، والخلاصة في علوم البلاغة، 109، والبلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد، 234، والبيان، 67، وصناعة الكتابة علم البيان، وعلم المعاني، وعلم البديع، 46، وفي البلاغة العربية، علم البيان، 70، وقاموس البلاغة وأصول التذوق والنقد، 47، ونور الأفنان على مائة المعاني والبيان، محمد محفوظ بن محمد الأمين الشنقيطي، 150.

الفريدة الاولى: ذهب السلف[7] إلى أنَّ المستعار بالكناية[8] لفظ المشبه به المستعار والمشبه في النفس المرموز إليه بذكر لازمة من غير تقدير في نظم الكلام، وذكر اللازم قرينة على قصده من عرض الكلام، وحينئذ وجه تسميتها بالكناية أو مكنية ظاهره، وإليه ذهب صاحب الكشاف، وهو المختار[9].

الفريدة الثانية: يُشعر من ظاهر كلام السكاكي، بأنها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أنّه عينه[10].

واختار رد التبعية إليها، بجعل قرينتها استعارة بالكناية، وجعلها قرينتها على عكس ما ذكره القوم[11]، في مثل:(نطقت الحال)، من أن أنطقت، استعارة لذلك، والحال قرينة[12]، ويرد عليه أنَّ لفظ المشبه لم يستعمل إلا في معناه، فلا يكون استعارة، وقد صرح بأن نطقت مستعار للأمر الوهمي، فيكون [استعارة][13]، والاستعارة في الفعل، لا تكون إلّا تبعية[14]،[فيلزم القول بالاستعارة التبعية][15].

الفريدة الثالثة: ذهب الخطيب[16] إلى أنها التشبيه المضمر في النفس[17]، وحينئذ لا وجه لتسميتها استعارة[18].

---

1 -إن الاستعارة المكنية قائمة على ركني التشبيه وخصوصا المشبه به، ذلك لأن حذفه، وبقاء لازمة له، هي نوع الاستعارة المكنية، ذلك لان الاستعارة في أبسط تعريفاتها:(تشبيه بليغ حذف أحد طرفيه)، كتاب الصناعتين:

2 - لم ترد في ب

3 -جرا في عرف علماء البلاغة أن يسمى ذلك اللازمة المتعلقة المشبه به المحذوف، نحو: واذا المنية انشبت أظفارها، إذ شبهت المنية بالوحش المفترس وحذف وابقيت لازمة تدل عليه وهي الأظفار المتعلقة بالوحش.

4 - في ب التعرض

5- في ب بلفظه

6 -ضرورة اقتضاها السياق.

7-يراد بالسلف من تقدم السكاكي من علماء البيان، بدليل أن مذهبه عديل مذهبهم.

8 - في ب استعارة من دون بيان النوع والصحيح ما ورد في نسخة أ

9 - وجدير بالذكر أن مفهوم الاستعارة بالكناية لم يكن مصطلحاً موجوداً في زمن الزمخشري، وإنما اطلقه الرازي في كتابه نهاية الإيجاز ودراية الاعجاز، لكنه تحدث عنها ضمن المعنى المعروف بها حالياً ويوضح سر بلاغتها بقوله: إن تصوير المشبه به وتمثله في الخيال مصوراً بصورته، يعد سر بلاغة هذا النوع، الذي يكون في أكثر احوالها مظهراً لتصور الجمادات للحياة، أو تصوير المعاني بتجسيدها وتشخيصها، كشهيق جهنم، واظفار المنية، وهذا اللون له من التصوير له تأثيره في قوة المعنى "الكشاف/226/3.

10- إذ يقول في تعريفها: "الاستعارة أن تذكر أحد طرفي التشبيه، وتريد الطرف الأخر مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به دالاً على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به" وفي موضع آخر يقول، "أن تذكر المشبه، وتريد به المشبه به دالاً على ذلك بنصب قرينة تنصبها، وهي أن تنسب اليه وتضيف شيئا من لوازم المشبه به المساوية" مفتاح العلوم:487/477.

11 -إذ يقول: "ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية.....، لكان أقرب إلى الضبط، فتدبّر"، المفتاح:493.

12 -إذ يقول بعد رده قرينة التبعية الى الاستعارة المكنية، تعليقاً على هذا المثال "نطقت الحال بكذا"، :"لو أنهم قلبوا، فجعلوا في قولهم: نطقت الحال بكذا، الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح، استعارة بالكناية عن المتكلم بوساطة المبالغة في التشبيه على مقتضى المقام، وجعلوا نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة، وما اراه أقرب إلى الضبط"، ويقول القزويني: "واعلم أن مدار قرينة التبعية في الافعال والصفات المشتقة منها على نسبتها إلى الفاعل، كما مر في قولك "نطقت الحال"، المفتاح:493، الإيضاح:430-431.

13 - سقطت في ب

14 -إذ يقول: "واعلم أن مدار قرينة الاستعارة التبعية في الافعال، وما يتصل بها، على نسبتها إلى الفاعل، كقولك نطقت الحال، أو إلى المفعول الاول، نحو قتل البخل وأحيا السّماحا، أو إلى الثاني، نحو صبحنا الخزرجيةَ مُرْهَفاتٍ، أو إلى الجار والمجرور، نحو قوله علت كلمته فبشِّرهمْ بعَذَابٍ أَليمٍ"، المفتاح:492.

15 - زيادة في أ

16 -فيقول:"...ووجه آخر في كون التشبيه مكنونا في الضمير، وهو أنه إذا لم يكن المشبه مذكوراً، جاز أن يتوهّم السامعُ في ظاهر الحال أن المراد باسم المشبه به ما هو موضوع له، فلا يُعلم قصدُ التشبيه فيه إلا بعد شيء من التأمُّل، بخلاف الحالة الثانية؛ فإنه يمتنع فيه مع كون المشبه مذكوراً او مقدراً"، الإيضاح:410.

17 -إذ يقول: "قد يضمر التشبيه في النفس، فلا يصرح بشيء من اركانه سوى لفظ المشبه، ويدل عليه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به، من غير أن يكون هناك أمر ثابت حساً أو عقلا أُجري عليه اسم ذلك الأمر"، الإيضاح:444

18 -إذ يقول: "وههنا شيءٌ لابدَّ من التنبيه عليه، وهو أنه إذا أُجري في الكلم لفظٌ دلّت القرينةُ على تشبيه شيء بمعناه، فيكون ذلك على وجهين: أحدهما: أن لا يكون المشبه مذكوراً ولا مقدرا كقولك: رنّت لنا ظبية، وأنت تريد امرأة، ولا خلاف أن هذا ليس بتشبيه، وأن الاسم فيه استعارة، والثاني: أن يكون المشبه مذكوراً أو مقدرا؛ فاسم المشبه به إن كان خبراً أو في حكم الخبر-كخبر كان و إنَّ والمفعول الثاني لباب علمت والحل-فالأصح أنه يُسمّى تشبيهاً أو أن الاسم فيه لا يسمى استعارة؛ لأن الاسم إذا وقع هذه المواقع؛ فالكلام موضوع لإثبات معناه لما يعتمد عليه، أو نفيه عنه؛ فإذا قلت: زيد أسد، فقد وضعت كلامك في الظاهر لإثبات معنى الأسد لزيد، وإذا امتنع إثبات ذلك له على الحقيقة كان لإثبات شبه من الأسد له، فيكون اجتلابه لإثبات التشبيه فيكون خَليقاً بأن يُسمّى تشبيهاً؛ إذ كان إنما جاء ليفيده بخلاف الحالة الأولى، فإن الاسم فيها لم يُجتلب لإثبات معناه للشيء، ...ووجه آخر في كون التشبيه مكنونا في الضمير، وهو أنه إذا لم يكن المشبه مذكورا، جاز أن يتوهم السامع في ظاهر الحال أن المراد باسم المشبه به ما هو موضوع له، فلا يعلم قصدُ التشبيه فيه إلا بعد شيء من التأمل، بخلاف الحالة الثانية؛ فإنه يمتنع ذلك فيه مع كون المشبه مذكورا أو مقدرا، ومن الناس من ذهب إلى أن الاسم في الحالة الثانية استعارة؛ لإجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه، وهذا الخلاف لفظيٌ راجع الى الكشف عن معنى الاستعارة والتشبيه في الاصطلاح، وما اخترناه هو الاقرب؛ لما

الفريدة الرابعة: لا شبهة في أن المشبه في صورة الاستعارة بالكناية، لا يكون مذكوراً بلفظ المشبّه به كما في صورة الاستعارة المصرحة، وإنما الكلام في وجوب ذكره بلفظ [الموضوع][1] له، و إلّا[2] عدم الوجوب لجواز ان يشبه شيء بأمرين، ويستعمل لفظ أحدهما[فيه ويثبت له من لوازم الاخر][3]، فقد اجتمعت المصرحة والمكنية، مثال قوله تعالى:{ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ }4، فإنّه شبه ما غشي الإنسان عند الجوع و[الخوف][5] من أثر الضرر من حيث [الاشتمال][6] باللباس، فاستعير له اسمه، ومن حيث الكراهية بالطعم المر البشع، فيكون استعارة مصرحة نظراً إلى الأول، ومكنية نظراً إلى الثاني، وتكون الإذاقة تخييلا[7].

العقد الثالث في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية، وما يذكر زيادة عليها من ملايمات المشبه به في نحو قولك: مخالب المنية نشبت بفلان[8]

وفيه خمس[9] فرايد:

الفريدة الاولى: ذهب السلف إلى أنّ الأمر الذي أُثبت للمشبه من خواص المشبه به، مستعمل في معناه الحقيقي، وانّما المجاز في الاثبات،[ويسمونه][10] استعارة تخيلية، ويحكمون بعدم انفكاك المكني عنه عنها، وإليه ذهب الخطيب[11].

الفريدة الثانية: جوز صاحب الكشاف، لكون استعارة تحقيقية، لملائم المشبه، كما في قوله تعالى:{ الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ }[12]، إذ استعير الحبل للعهد والنقض لإبطاله[13].

الفريدة الثالثة: جوز السكاكي، لكونه مستعملاً في أمر وهمي توهمه المتكلم، تشبيها بمعناه الحقيقي، ويسميه [استعارة][14] تخييلية[15]، ولا يخفى أنه تعسف[16].

أوضحنا من المناسبة، هو اختيار المحققين كالقاضي أبي الحسن الجرجاني، والشيخ عبد القاهر، والشيخ جار الله العلامة، رحمهم الله"، الايضاح:409-410.

1 - زيادة في أ واستعاض عنها في ب قوله "بلفظه" ليدل في الهاء على الموضوع ميلاً للايجاز.

2 - في ب والحق

3 - زيادة في أ

4 -وتمام الآية:{وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ } سورة النحل/(112)

5 -زيادة في أ

6 -زيادة في ب

7 -يعلق السكاكي على هذا الشاهد القرآني بقوله:"...الظاهر من اللباس عند أصحابنا، الحمل على التخييل، وإن كان يحتمل عندي أن يحمل على التحقيق، وهو ان يستعار لما يلبسه الإنسان عند رجوعه من انتقاع اللون ورثاثة الهيئة"، المفتاح:478.، ويعرج القزويني على هذا الشاهد بقول: "وأما قوله تعالى.....، فعلى ظاهر قول الشيخ جار الله العلامة_ الزمخشري-استعارة عقلية؛ لأنه قال: شبه باللباس-لاشتماله على اللابس-ما غشي الإنسان، والتبس به من بعض الحوادث، وعلى ظاهر قول الشيخ صاحب المفتاح حسية؛ لأنه جعل اللباس استعارة لما يلبسه الإنسانُ عند جوعه وخوفه، من امتقاع اللون ورثاثة الهيئة"، الإيضاح:408-409.

8 -هذا المثال متكيء على قول أبي ذؤيب الهذلي: وإذا النية انشبت اظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع /ديوان الهذليين:34/1.

9 -في ب خمست والاصح خمس.

10 - زيادة في ب

11 - فيعرفها: "اعلم أن الأمر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه، منه بما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به من دونه، بمعنى أخر: هي: لازم المشبه به المحذوف من التشبيه الذي هو أساس الاستعارة المكنية، وأن تعددت اللوازم، جعل أقواها وأبينها لزوماً قرينة لها، وما عداها ترشيحاً، هذا وسبب تسميتها بالتخييلية؛ لأن المتكلم يرى لزوم الخصيصة للمشبه بسبب تخيله، اتحاده مع المشبه به.ينظر:الإيضاح:445، واساليب البيان في القرآن:535.

12 -والآية: {الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ} سورة البقرة/(27)

13 -إذ يشير:(أما قولهم اعتصمت بحبله، يجوز أن يكون تمثيلاً لاستظهاره به، ووثوقه بحمايته، باستمساك المتدلي من مكان مرتفع، بحبل وثيق يأمن انقطاعه، وأن يكون الحبل استعارةً لعهده، والاعتصام لوثوقه بالعهد أو ترشيحاً لاستعارة الحبل بما يناسبه). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، 394/1.

14 -زيادة في أ

15 -إذ يقول: "هي-أعني التخييلية-أن تسمى باسم صورة متحققة صورة عندك وهمية محضة، تقدرها مشابهة لها، مفرداً في الذكر، في ضمن قرينة مانعة عن حمل الاسم على ما يسبق منه الى الفهم من كون مسماه شيئاً متحققاً...، مفتاح العلوم:485.

16 -هذا القول جاء به القزويني مناقشا ومظهرا الاعتراض على مفهوم الاستعارة عند السكاكي، إذ يقول مناقشاً له في تعريف المجاز وانواعه:"... إن تعريفه _السكاكي_ للمجاز يدخل فيه الغلط، ومنها:أنه قسم المجاز على الاستعارة وغيرها، وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الأخر

الفريدة الرابعة: المختار من قرينة المكنية أنه، إذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه رادف المشبه به، كان باقيا على معناه الحقيقي وكان إثباته له استعارة تخيلية، كمخالب المنية، وإن كان له تابع يشبه ذلك الرادف المذكور، كان مستعارا لذلك التابع على طريق التصريح.

الفريدة الخامسة: كما يسمى ما زاد على قرينة المصرحة من ملائمات المشبه به ترشيحاً، كذلك يعدُّ ما زاد على قرينة المكنية من الملائمات ترشيحا لها.

ويجوز جعله ترشيحا للتخيلية الاستعارة التحقيقية[1]، أمّا الاستعارة التحقيقية فظاهر، وكذا التخيلية على ما ذهب إليه السكاكي [2] ؛ لأنّ التخيلية مصرحة عنده، وأمّا [الاستعارة][3] التخيلية على مذهب السلف؛ فلأنّ الترشيح يكون للمجاز العقلي أيضاً، يذكر ما يلائم ما هو له كما يكون للمجاز اللغوي المرسل بذكر ما يلائم الموضوع له، وللتشبيه يذكر ما يلائم المشبه به، والاستعارة المصرحة كما سبق، ووجه الفرق بين ما يجعل قرينة المكنية ويجعل لا تفسيرها مستحيلا، أو استعارة تحقيقية، أو إثباته تخييلا [وبين ما يجعل][4] ما يجعل زائداً عليها، وترشيحاً قوة الاختصاص بالمشبه به، فأيهما أقوى اختصاصا وتعلقا به فهو القرينة، وما سواه ترشيحاً[5] والله اعلم.

تمت المقدمة(السمرقندية في تهذيب معاني الاستعارات)،على يد العباد عملاً وأكثره خطأ وزللا الجاني المسكين محمد صالح العجل بن أبي الحسين بن الشيخ احمد بن السيد المرحوم الشيخ صالح البحراني، في حدود الثالثة والثلاثمائة بعد الألف، والحمد لله على الاتمام، كمل الكتاب تكاملت كل السرور لصاحبه، وعفى الإله بمنه وبجوده عن كاتبه[6].

روافد البحث:

القرآن الكريم.

-ابجد العلوم، القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي(المتوفى: 1307هـ)، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1423 هـ- 2002 م.

مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به، وقسم الاستعارة على المصرّح بها أن يكون المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به، وجعلها ثلاثة أضرب: تحقيقية، تخييلية، ومحتملة للتحقيق والتخييل، وفيه نظر:...ومنها، أنه فسر التخييلية بما استعمل في صورة وهمية محضة قدرت مشابهة لصورة محققة هي معناه، كلفظ الاظفار في قول الهذلي؛ فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال على ما تقدم؛ أخذ الوهم في تصويرها بصورته، واختراع مثل ما يلائم صورته، ويَتِمُّ به شكله لها، من الهيئات والجوارح، وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتياله للنفوس به؛ فاخترع للمنية صورة مشابهة لصورة الاظفار المحققة؛ فاطلق عليها اسمها، وفيه نظر؛ لأن تفسير التخييلية بما ذكره بعيدٌ؛ لما فيه من التعسف، وأيضاً فظاهر تفسير غيره لها بقولهم: جعل الشيء للشيء، كجعل لبيد للشمال يدا يخالفه، لاقتضاء تفسيره أن يجعل للشمال صورة متوهمة مثل صورة اليد، لا أن يجعل لها يدا، فاطلاق اسم اليد على تفسيره استعارة، وعلى تفسير غيره حقيقة، والاستعارة اثباتها للشمال كما قلنا في المجاز العقلي الذي فيه المسند حقيقة لغوية، وأيضاً فيلزمه أن يقول بمثل ذلك-اعني بإثبات صورة متوهمة-في ترشيح الاستعارة ؛لأن كل واحد من التخييلية والترشيح فيه اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه، غير أن التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له، وفي الترشيح بغير لفظه، وهذا لايفيد فرقاً، والقول بهذا يقتضي أن يكون الترشيح ضربا من التخييلية، وليس كذلك، وأيضاً فتفسيره للتخييلية أعم من أن تكون تابعة للاستعارة بالكناية-كما في بيت الهذلي-أو غير تابعة بأن يتخيل ابتداء صورة وهمية مشابهة لصورة محققة؛ فيستعار لها اسم الصورة المحققة، والثانية بعيدة جداً، ويدل على إرادته دخول الثانية في تفسير التخييلية أنه قال: حُسْنُها بحسب المكني عنها متى كانت تابعة لها، كما في قولك: فلان بين أنياب المنية ومخالبها، وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها، ...فإن قيل: لم لا يجوز أن يريد بغير التابعة للمكني عنها التابعة لغير المكني عنها؟، قلنا:غير المكني عنها هي المصرح بها؛ فتكون التابعة لها ترشيح الاستعارة، وهو أحسن وجوه البلاغة، فكيف يصح استهجانه؟."الإيضاح:449-450

1 -الجدير بالذكر أن السكاكي عقد عنوانا في الاستعارة تحت باب "في الاستعارة المصرح بها المحتملة للتحقيق والتخييل، وفيه يقول:"...هي أن يكون المشبه المتروك صالح الحمل على ماله تحقق من وجه، وعلى ما لا تحقق له من وجه آخر.، ...ومنها على سبيل المثال قوله علت قدرته كلمته: فأذاقها الله لباس الجوع، الظاهر من اللباس عند أصحابنا، الحمل على التخييل، وإن كان يحتمل عندي أن يحمل على التحقيق، وهو أن يستعار لما يلبسه الإنسان عند جوعه من اتقاع اللون ورثاثة الهيبة"، مفتاح العلوم:486-487.

2 -م، ن: 486-487

3 - زيادة في ب

4 -زيادة في أ

5 -جاء في ب وما سواه ترشح، والأصح بالنصب.

6 -في ب كتبها لنفسه، ولمن اراد الله من بعده المفتقر إلى ربه ذي البر الخفي إبراهيم الملكي يحفى عامله الله بلطفه يحفى.

-أساليب البيان في القرآن، الحسيني، جعفر باقر الحسيني، بوستان كتاب، إيران، الطبعة الثانية،1933-1432هـ.
- أسماء الكتب، رياض زاده، عبد اللطيف بن محمد بن مصطفى المتخلص بلطفي، الحنفي(المتوفى: 1078هـ)، تحقيق: د. محمد التونجي، دار الفكر – دمشق/ سورية، الطبعة: الثالثة، 1403هـ/ 1983م.
-الأعلام، الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي(المتوفى: 1396هـ)،دار العلم للملايين، الخامسة عشر – أيار / مايو 2002 م.
-اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، أشهر التآليف العربية في المطابع الشرقية والغربية، ادوارد كرنيليوس فانديك(المتوفى: 1313هـ)،صححه وزاد عليه: السيد محمد علي الببلاوي، مطبعة التأليف(الهلال)، مصر، 1313 هـ - 1896 م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق(المتوفى: 739هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت،ط3،د.ت.
-البديع، أبو العباس، عبد الله بن محمد المعتز،(المتوفى: 296هـ)،تحقيق: كراتشوفسكي، دار الجيل، الطبعة الأولى 1410هـ - 1990م.
-البرهان في علوم القرآن، الزركشي،،أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي(المتوفى: 794هـ)،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957 م.
-البلاغة الاصطلاحية، عبده عبد العزيز قلقيلة، دار الفكر، مصر، الطبعة الثالثة،1412هـ-1992م.
-البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد، عبد الرحمن حسن حبنكة الميزاني، دار القلم – الدار الشامية، دمشق، 1996 م.
-البلاغة فنونها وأفنانها، فضل حسن عباس، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1985.
- البلدان، ابن الفقيه، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن إسحاق الهمداني المعروف بابن الفقيه(ت 365)،تحقيق: يوسف الهادي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، 1416 هـ - 1996 م.
-البيان، أكرم البستان، دار صادر، بيروت، د.ت.
-البيان في ضوء أساليب القرآن، عبد الفتاح لاشين، دار الفكر العربي، مصر،1419،هـ- 1999م،(د.ت)،(د.ط).
-البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، الجاحظ،(المتوفى: 255هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النشر: 1423 هـ.
- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري،(المتوفى: 276هـ)،تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د.ت.
-تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، العدواني، عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني، البغدادي ثم المصري(المتوفى: 654هـ)،تقديم وتحقيق: الدكتور حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، الامارات العربية المتحدة.
-التلخيص في علوم البلاغة، القزويني، جلال الدين محمد عبد الرحمن القزيني، ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، مصر.، د.ت.
-تهذيب جواهر البلاغة، أمير الاميني، مؤسسة الإسلام المذهبي، إيران، د.ت.
-حلية المحاضرة، أبو علي محمد بن الحسن بن المظفر الحاتمي،(المتوفى: 388هـ)،دار صادر،(د.ت)

– الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، الجاحظ،(المتوفى: 255هـ)،، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، 1424 هـ.

–خزانة الأدب وغاية الأرب، أبو بكر ابن حجة الحموي الأزراري،(المتوفى: 837هـ)،تحقيق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال–بيروت، دار البحار–بيروت، الطبعة: الطبعة الأخيرة 2004م.

–الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(المتوفى: 392هـ)،الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: الرابعة،(د.ت).

–الخلاصة في علوم البلاغة، مازن مبارك، دار الفكر، مصر.

–الذريعة إلى تصانيف الشيعة، الطهراني، محمد محسن الشهير بالشيخ آغا بزرك الطهراني(1389هـ)،دار الاضواء، بيروت، الطبعة الثانية،1403هـ.

– شرح التلخيص، البابرتي، اكمل الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد البابرتي(786)،دراسة وتحقيق، محمد مصطفى رمضان صوفيه، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، الجماهيرية الليبية العربية العظمى.

–شرح العصام على متن السمرقندية في علم البيان، الاسفراييني، عصام الدين ابراهيم بن محمد الاسفراييني(ت945هـ)،تحقيق وتعليق: الياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى،1971م.

–شرح عُقُودُ الجُمَانْ في عِلْمِ الْمَعَانِي وَالْبَيَانْ، وهو نظم لكتاب «تلخيص المفتاح» للخطيب القزويني المتوفى 739 هـ، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(المتوفى: 911هـ)،تحقيق وضبط: عبد الحميد ضحا، دار الإمام مسلم للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1433 هـ – 2012 م

–شروح التلخيص، مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني(792هـ)،على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني(739هـ)، ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي(1105هـ)،وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي(773هـ)،وقد وضع بالهامش كتاب الإيضاح لمؤلف التلخيص حوله كالشرح له، وحاشية الدسوقي على شرح السعد، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه بمصر،(د.ت)،(د.ط).

–صناعة الكتابة، علم البيان، علم المعاني، علم البديع، رفيق خليل عطوي، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،1410هـ–1990م.

–الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، العلوي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد باللَّه(المتوفى: 745هـ)،المكتبة العنصرية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1423 هـ

–العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي(المتوفى: 463 هـ)،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة: الخامسة، 1401 هـ – 1981 م.

–علم البيان بين النظريات والأصول، ديزيزه سقال، دار الفكر العربي، دمشق، سوريا.

–علم البيان دراسة تحليلية لمسائل البيان، بسيوني عبد الفتاح، دار العلم والمعرفة، بيروت، لبنان.

–علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، دراسة تاريخية تأصيلية تطبيقية، فايز الداية، دار الفكر، سوريا، الطبعة الثانية،1996م.

–علوم البلاغة، راجي الأسمر، مكتبة عيسى البابي الحلبي، مصر، د.ت.

–فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهريّة، صلاح محمد الخيمي، مجمع اللغة العربية – دمشق،1403 هـ – 1983 م.

–في البلاغة العربية علم البيان، محمد مصطفى هدارة، دار الفكر، سوريا، د.ت.

-قاموس قواعد البلاغة وأصول النقد والتذوق، مسعود الهواري، دار الفكر العربي، سوريا.
-:قانون البلاغة، علي محمد أبو المكارم، مطابع الاهرام، مصر، 1994.
- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد،(المتوفى: 285هـ)،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة الثالثة 1417 هـ - 1997 م.
-الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه(المتوفى:180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.
- كتاب الصناعتين، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري،(المتوفى: نحو 395هـ)،تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية – بيروت، 1419 هـ.
-كتاب العين، الخليل، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري(المتوفى: 170هـ)،تحقيق: د. مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال،(د.ت).
-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله(المتوفى:538هـ)،دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1407 هـ.
-كشف الظنون، المرعشي، قم المقدسة، د.ت.
-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الحاج خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة(المتوفى: 1067هـ)،مكتبة المثنى بغداد(وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية) تاريخ النشر: 1941م.
-الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي، أبو البقاء ايوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة،بيروت،1998م.
-لآلئ التبيان في المعاني والبديع والبيان، حسن اسماعيل عبد الرزاق، دار العلم للملايين، بيروت، د.ط، د.ت.
-لسان العرب، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقى(المتوفى: 711هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ.
-المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد(المتوفى: 637هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة . القاهرة.
-المجاز المرسل في لسان العرب لابن منظور دراسة بلاغية تحليلية، أحمد هنداوي عبد الغفار هلال، الطبعة الأولى،1415هـ-1994م.
-المصباح المنير في المعاني والبيان والبديع، بدر الدين بن مالك الشهير بابن الناظم، تحقيق: حسين عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت.
-المطول في المعاني والبيان والبديع وعليه حاشية الكلبي، سعد الدين التفتازاني، مطبعة احمد كامل، مصر، 1330.
-معاني القرآن، النحاس، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد(المتوفى: 338هـ)،تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1409.
-معجم البلدان، الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي(المتوفى: 626هـ)،دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، 1995 م.

– معجم البلدان، اليعقوبي، أحمد بن إسحاق(أبي يعقوب) بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي(المتوفى: بعد 292هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422 هـ.

–معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مطلوب، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، العراق.

–معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبه وكامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984م.

–معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف بن إليان بن موسى سركيس(المتوفى: 1351هـ)،مطبعة سركيس بمصر 1346 هـ – 1928 م.

–المعجم المفصل في علوم البلاغة البديع والبيان والمعاني، إعداد الدكتورة أنعام فؤاد عكّاوي، مراجعة أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،1417هـ–1996م.

–معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»، عادل نويهض، قدم له: مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّيْخ حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، 1409 هـ – 1988 م

–المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي،(المتوفى: 285هـ)،تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.

–منهاج البلغاء وسراج الأدباء، القرطاجني، أبو الحسن حازم القرطاجني(684هـ)،تحقيق: محمد الحبيب الخوجة، دار الغرب الإسلامي،(د.ب)،(د.ط).

– النكت في إعجاز القرآن، مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، أبو الحسن الرماني علي بن عيسى بن علي بن عبد الله المعتزلي،(المتوفى: 384هـ)،تحقيق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، الطبعة: الثالثة، 1976م.

–نهاية الأرب في فنون الأدب، النويري، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري(المتوفى: 733هـ)،دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1423 هـ.

–نور الافنان على مائة المعاني والبيان، يحيى الشنقيطي، دار العلم للملايين، بيروت، د.ت.

رسائل جامعية:

شرح الفوائد الضيائية، السيد نعمة الله الجزائري، هدى محمد جواد(رسالة ماجستير)، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة،2018م.

–القرائن الدلالية للمعنى في التعبير القرآني، عدوية عبد الجبار الشرع، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات،2005م.